الفصل الثامن

الإمبراطورية البريطانية

«المتمردون الأوغاد»
و«العبء الملقى على كاهل الرجل الأبيض»

قم بإلقاء نظرة على مركز التبادل التجاري الملكي في لندن، وهو موقع أكثر حساسية من الكثير من المحاكم العدلية، حيث يلتقي ممثلون عن كل الأمم من أجل خير الإنسانية. سوف ترى هناك اليهود والمحمديين والمسيحيين يجرون الصفقات سوياً كما لو كانوا أتباع دين واحد، ولا يطلقون لقب «الكافر» إلا على المفلسين. هناك يثق أتباع الكنيسة المشيخية بأتباع الكنيسة المعمودية، ورجال الكنيسة بوعود أفراد من طائفة الأصحاب. وفي النهاية، يكون الجميع راضين.

- فولتير، 1733

يجب على الإنسان مهما حصل أن ينغلق على جماعته، ويلتزم بأبناء عرقه، والسلالة التي أنجبته. دعِ البيض يلتزمون بالبيض، والسود بالسود.

- روديارد كيبلينغ، Beyond the Pale, 1888

يكشف التعصب عن نقص إيمان المرء بقضيته

- المهاتما غاندي، 1921

عندما تركنا بريطانيا قبل فصلين، كان ذلك يشير إلى سنة ١٦٨٨، وإلى وليام الثالث، من مقاطعة الأورانج، وحاكم الأراضي المنخفضة الذي كان قد أصبح لتوه

obeikandl.com

ملكاً لإنجلترا. ما نوع البلاد التي استولى عليها كل من وليام وماري؟ وهي بلاد لا تختلف كثيراً عن بقية أوروبا المسيحية المتعصبة.

خلال معظم سني القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان ما يعرف الآن ببريطانيا العظمى مرتعاً لحروب دينية وعرقية وحشية. كان البروتستانت يذبحون الكاثوليك، والكاثوليك يجزون رؤوس البروتستانت؛ وكان الإنجيليون يضطهدون معارضيهم، والإنجليز يذبحون الأيرلنديين، والويلزيين، والاسكتلنديين، الذين ردوا على تلك المذابح بمثلها. كان بريطانيو تلك الحقبة في الواقع، أشبه بالمغول قبل ظهور جنكيز خان: انتقام كل طرف من الآخر، والتورط في دوائر مغلقة لا تنتهي من سفك الدماء والتدمير المتبادل. وقد وصف أحد المعاصرين تلك الحقبة وما كان يجري بالقول: إن البريطانيين أنزلوا بأنفسهم "القتل وجز الرقاب والنهب والسلب وتقطيع أوصال بعضهم بعضاً (كل ذلك بذريعة حماية الدين والإصلاح) ببربرية ووحشية لا إنسانية، أفظع بكثير مما يمكن أن يرتكبه ملايين الأتراك أو التتار أو أكلة لحوم البشر"[1].

كل ما تقدم، كان عرضة للتغيير بشكل دراماتيكي مع بدء عهد وليام وماري. ففي سنة ١٦٨٩، صادق البرلمان على وثيقة الحقوق المدنية، وقانون التسامح، واعتبرت هاتان الوثيقتان ثوريتين. وبالرغم من الكثير من القيود التي تضمنتهما هاتان الوثيقتان - على سبيل المثال، اقتصر قانون التسامح على حماية المنشقين البروتستانت، وليس الكاثوليك - إلا أن هذين القانونين كانا بمثابة مؤشر على عصر جديد. وبالرغم من استمرار الكراهية والممارسات الوحشية خصوصاً ضد الكاثوليك، فقد عرفت إنجلترا على امتداد القرنين اللاحقين، كأكثر أمم الأرض تسامحاً.

كان بروز بريطانيا العظمى في الواقع بمنزلة المثل الجلي لأطروحة هذا الكتاب. فبسبب تحول إنجلترا اللافت باتجاه التسامح بعد سنة ١٦٨٩، كان بمقدور ثلاث

جماعات على وجه التحديد: هي اليهود والهوغونيون والإسكتلنديون، الاندماج في المجتمع البريطاني بحرية لم يسبق لها مثيل. أدت هذه الجماعات الثلاث بشكل مشترك دوراً لا غنى عنه في الثورات المالية والصناعية التي نَحَتْ ببريطانيا العظمى باتجاه السيطرة العالمية. ولكن عندما وصلت بريطانيا إلى ذروة سيطرتها العالمية، وجدت نفسها في موقع انفصامي عميق. فقد طبقت بريطانيا بنجاح في الداخل مبادئ وقيم الفكر الجماعي والتسامح. ولكن في الوقت نفسه، مارس الحكام البريطانيون في الهند وروديسيا وجمايكا، وفي كل المستعمرات التابعة لها وراء البحار الحكم كطغاة غربيين اعتنقوا التفوق المسيحي الأبيض فكراً وممارسة تجليا بشكل لا يقبل التأويل في تطبيقهم لسياسة التمييز العنصري والعرقي.

بعبارة أخرى، وقع أمر طريف بالنسبة للبريطانيين في طريقهم نحو السيطرة العالمية، ألا وهو عصر التنوير. ربما يبدو هذا نوعاً من النكوص، لكن الواقع أن بريطانيا العظمى تختلف عن جميع قوى السيطرة العالمية التي سبقتها في السياق اللاحق: فقد وصلت بريطانيا إلى ذروة سيطرتها العالمية بعد ولوج عتبة الحداثة بكل قيمها الأساسية المتمثلة في الحرية والمساواة والديمقراطية بطريقة لا يمكن معها التراجع. وهكذا فقد وجدت بريطانيا نفسها في عصرها الذهبي إبان الحقبة الفيكتورية تواجه معضلة لم يعانِ منها قط جنكيز خان أو حتى مواطنو هولندا في القرن السابع عشر الذين لم يتخيلوا أبداً أن التسامح الذي مارسوه في داخل أوطانهم يمكن أن يتطلب منهم التعامل مع سكان جزيرة جاوا كأنداد لهم. كيف يمكن لبريطانيا الفيكتورية، وهي التي ترى في ذاتها الأمة الأكثر تحرراً وتسامحاً وأخلاقية في العالم، أن تحكم إمبراطورية يوجد فيها سكان مستَعمَرون؟

خضعت فكرة التسامح إلى التغيير في العالم الحديث. فالتسامح الذي استخدم كذريعة صرفة في الإمبراطوريات القديمة حيث كانت جماعات المهرة، أو الأفراد الذين يتمتعون بمواهب متميزة «يُرَوّضون» من أجل خدمة الإمبراطورية تماماً كالخيول أو البغال البرية، لا يمكن أن يتطابق مع المثل العليا الحديثة في الحرية

والمساواة وحق تقرير المصير. وهكذا، فإن تاريخ بريطانيا يثير سؤالاً محيراً. هل يمكن لقوة مسيطرة عالمياً أن تكون متسامحة فعلاً بالمعنى «التنويري» الحديث؟ تعتبر الإجابة على هذا السؤال أمراً محورياً بالنسبة إلى القوة العالمية المطلقة في عالم اليوم، وأعني بها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوة الوحيدة في تاريخ البشرية التي كانت يوماً ما هي نفسها مستعمَرة.

«الحشد الهائل من الناس الرائعين من مختلف الملل والنحل»
اليهود والهوغونويون في بريطانيا

بعد أن قامت إنجلترا بطرد اليهود الإنجليز من أراضيها سنة ١٢٩٠، لم يوجد فيها أي يهودي بشكل فعلي على امتداد القرون الأربعة اللاحقة. في المراحل الأولى من القرن السابع عشر، حث السير توماس شيرلي الملك جيمس الأول على دعوة اليهود إلى العودة مجدداً إلى إنجلترا – ولو اعترضت مثل هذه الدعوة بعض العراقيل، يمكن على الأقل دعوتهم للعودة إلى أيرلندا، التي كانت تعج بالبرابرة والكفار على أي حال، وذلك بغية الإفادة من صلاتهم ومهاراتهم التجارية. لم تلق نصيحة شيرلي أي اهتمام يذكر. بقي الأمر على هذا المنوال حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، خصوصاً بعد وصول وليام، من مقاطعة الأورانج، حيث بدأت جماعة يهودية لا بأس بها من حيث العدد تعود إلى موطنها الأصلي من جديد.

كانت لوليام علاقات قديمة ووطيدة مع اليهود السفارديم في هولندا، وكانت العلاقة مفيدة للطرفين. وكان بين من لحقوا بوليام إلى إنجلترا من اليهود الهولنديين أفراد من عائلتي "ماشادو" و "بيريرا" النافذتين على الصعيد المالي. كان أنطونيو ماشادو وجاكوب بيريرا المموّنَين الرئيسيين لجيش الجمهورية الهولندية حيث كانا يزودانه بالخبز والحبوب والخيول والعربات التي تقل الجنود الهولنديين. وفي إنجلترا، استمر اليهود الذين كانوا قد وصلوا إليها حديثاً في إمداد جيش وليام

بالمؤن. وقد أثبت "سولومون دو مدينا" متعهد تموين الجيش والذي كان أحد وكلاء ماشادو وبيريرا، أنه لا يمكن لوليام الاستغناء عن خدماته لدرجة أن الملك تناول العشاء على مائدته في منطقة ريتشموند هيل سنة ١٦٩٩. أصبح مدينا في السنة اللاحقة اليهودي الأول الذي يتم منحه لقب فارس في إنجلترا [٢].

لكن يهود بريطانيا الجدد لم يكتفوا بتقديم المؤن للجيوش. فقد قاموا بأداء دور حاسم تمثل في تمويل حروب بريطانيا العظمى التي خاضتها ضد فرنسا التي كانت أهم وأعتى خصومها في القرن الثامن عشر.

بين سنتيْ ١٦٨٩ و ١٧٦٣ وحتى أبعد من ذلك بكثير، كانت الخصومة بين إنجلترا وفرنسا مستمرة ووصلت إلى درجة الاستحواذ. اتسع نطاق المواجهة بينهما إلى كافة المجالات الممكنة: الحروب البرية، والسيطرة على البحار، والمستعمرات فيما وراء البحار، وتجارة العبيد في أفريقيا والأمريكيتين. كان وضع فرنسا في كثير من المناحي، أفضل من وضع إنجلترا في محاولة الحلول محل الجمهورية الهولندية كأهم قوة أوروبية على الإطلاق. كان عدد سكان فرنسا سنة ١٦٨٩ أكبر من عدد سكان إنجلترا بأربع مرات، وكان لديها جيش يفوق عددياً بكثير، الجيش الإنجليزي، كما كان لديها أسطول يوازي في قوته وعدد سفنه الأسطول الإنجليزي، وسلسلة من الموانئ الرائعة والقواعد البحرية في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. الأهم من ذلك، كان الإنتاج الصناعي الفرنسي سنة ١٦٨٩ أقوى بدرجة ملحوظة من الإنتاج الصناعي الإنجليزي. ولكن كيف استطاعت إنجلترا مع ذلك، أن تكون لها اليد العليا في الصراع مع فرنسا [٣].

باختصار، حققت إنجلترا الانتصار على فرنسا لأنه كان بمقدورها الحصول على مصادر التمويل. كان ملوك أوروبا طيلة القرن السابع عشر يبحثون دائماً عن مصادر كانوا بأمس الحاجة إليها من أجل تمويل حروبهم التي كانت كلفتها تزداد بوتيرة عالية. كانت خزائن معظم الدول الأوروبية في تلك الحقبة خاوية. كانت

الجيوش تخوض المعارك من دون مؤن أو معدات كافية، وكان الجنود جياعاً، ولا يتلقون أي رواتب. كما كانت صناديق المال الإنجليزية خاوية عملياً سنة ١٦٠٣. (بحسب رواية إيرل مقاطعة كلارينـدون، فإن «الخطوة البديهية التي قامت بها الملكة إليزابيث» التي حكمت بين سنتيّ ١٥٥٨ و ١٦٠٣، «ولاقت رواجاً شعبياً تمثلت في أنه بينما كان كنزها الأعظم مخبأ في قلوب رعاياها، فقد ارتأت أن تكون أموالها في جيوب الناس بدلاً من الخزينة.») في هذا السياق، «كانت القدرة على جمع كميات كبيرة من الأموال بسرعة، وتحويلها سراً تشكل العامل الحاسم في تنفيذ مبادرات شجاعة ومفاجئة تقوم بها الدولة.» كان اليهود بشكل خاص في الموقع المناسب تماماً للقيام بذلك: كان بإمكانهم جمع أموال طائلة معتمدين في ذلك على الشبكات العائلية التقليدية، واجتذاب مصادر تمويل من كافة أنحاء العالم.

أدى اليهود الدور نفسه لصالح الملك وليام الثالث. لم تمول القروض اليهودية نائب الملك نفسه وحسب، وإنما أيضاً أسبانيا التي كانت على شفير الإفلاس. ساعدت هذه القروض التحالف المناهض لفرنسا والمكون من إنجلترا وأسبانيا والأراضي المنخفضة في قلب المعادلة بوجه لويس الرابع عشر [٤] وكان من قبيل المفارقة أن القروض التي قدمت لأسبانيا أتت من عائلات من اليهود السفارديم الذين فروا من محاكم التفتيش قبل عدة عقود من ذلك التاريخ.

لكن القروض التي قدمها بعض الأفراد الأثرياء إلى ملوك كانوا بأمس الحاجة إليها أضحت شيئاً من الماضي. (المقصود هنا هو القروض الفردية، وليس الملوك الذين كانوا بأمس الحاجة إليها). أسس البرلمان سنة ١٦٩٤ بنك إنجلترا الذي بني على نظام حديث يعتمد على التمويل الناتج من الإقراض العام؛ وهو نظام كان الهولنديون أول من ابتكره. وهنا أيضاً، أدى يهود بريطانيا الجدد دوراً مهمًا بالرغم من أنه لم يكن ذلك الدور المباشر.

كان أول ما قام به أشخاص مثل ماشادو ومدينا بعد وصولهم إلى لندن سنة ١٦٨٩، هو تأسيس سوق للأوراق المالية على شاكلة سوق هولندا المزدهرة. كان

هؤلاء هم «من ساعد في إعادة إنتاج جهاز المضاربة المعقد، والذي وضعت اللمسات الأخيرة عليه في أمستردام قبل ذلك بمئة سنة، والمكون من: أنظمة التسويات، والبيع والمزادات، والمتابعة، وتغير اتجاه السوق، وتطوير كافة الأسواق المالية الحديثة.» الأهم من ذلك كله، كانت سوق لندن للأوراق المالية الوسيلة الرئيسة التي كان الرأسماليون الأجانب، وفيما بعد، المواطنون الإنجليز العاديون، يستطيعون من خلالها الاستثمار في توسع أسطول بريطانيا البحري، والمد الصناعي والتجاري الذي كانت تشهده، وكذلك في الاتفاقيات التي قامت بتمويل حروب بريطانيا [٥].

عندما أنشئ بنك إنجلترا، عمل اليهود أيضاً كسماسرة للدَيْن الحكومي، وتخصصوا في وضع أوراق الحكومة النقدية في أيدٍ أقل شأناً. وهكذا أصبح سامسون غيديون – الذي جمع ثروته في البداية بواسطة المضاربة في سندات الحكومة المالية وشركات أسواق الأسهم المشتركة – بحلول خمسينيات القرن السابع عشر الضامن المالي الأول للقروض الحكومية في بريطانيا، وأكثر اليهود ثراء في بريطانيا. عندما مات، كان يملك ما قيمته ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني، وهو مبلغ كان يُعَد رقماً فلكياً بمعايير ذلك الزمان (تماشياً مع الظروف، تزوج غيديون من امرأة بروتستانتية، وربّى أبناءه تربية مسيحية، كما زف ابنته لأحد النبلاء الإنجليز؛ وبالرغم من أن غيديون نفسه لم ينل لقب البارون نظراً لأنه كان ما يزال يهودياً، فإن ولده الذي تلقى تعليمه في مدارس إيتون، وكان الوارث لوالده، نال هذا الشرف ولما يتجاوز عمره الثالثة عشرة.) كذلك كان الأمر النسبة إلى أبناء آرون غولدسميث، وهو أحد الأقطاب الماليين اليهود الذين هاجروا من أمستردام؛ فقد كانوا من بين أهم سماسرة بنك إنجلترا الضامنين لسندات الحكومة المالية الصغيرة الأجل، مثل فواتير الخزينة التي لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر. لقد كان آل غولدسميث هم الذين ساعدوا في جمع مئات الملايين من الجنيهات التي ضمنت لإنجلترا الانتصار في حربها ضد فرنسا خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر، من خلال نجاحهم في العثور على مستثمرين خاصين لهذه الفواتير.

دفع إنشاء سوق الأسهم المالية، وتطوير أسواق جديدة لرأس المال، وضمان مبالغ

كبيرة من الديون الحكومية والخاصة، يهوداً أمثال مدينا، وغيديون، وغولدسميث، بالإضافة إلى عائلات المونتاغوس، والستيرن، وأفراد من عائلة روتشيلد الشهيرة إلى المساعدة في جعل لندن أهم مركز مالي في العالم. وبعد سنة ١٨١٥، «أصبحت لندن المكان الذي تحدد فيه إطار النظام المالي العالمي، بينما تراجع دور أمستردام إلى موقع ثانوي» [٦].

ولكي لا تبدو صورة اليهود في بريطانيا وردية جداً، يجب التأكيد على أن العائلات اليهودية الأكثر ثراء، كانت هي الاستثناء وليست القاعدة. كان هناك ما مجموعه حوالي مئتي عائلة من اليهود الأثرياء في ثلاثينيات القرن التاسع عشر من بين مجموع السكان اليهود الذين كان يبلغ تعدادهم آنذاك ثلاثين ألفاً. كانت غالبية اليهود الموجودين في بريطانيا قبل القرن التاسع عشر - الذين وصل معظمهم من ألمانيا وبولندا ووسط أوروبا، حيث كانوا يعاملون بشكل روتيني على أنهم أكباش فداء، ويفرض عليهم التجمع في أحياء خاصة بالأقليات - من الفقراء وشبه الأميين الذين يحتالون على الحياة من أجل تأمين لقمة عيشهم بالعمل كباعة متجولين أو مدربي صقور. (كانت الصورة النمطية عن البائع اليهودي بأسماله البالية ما تزال حية في سبعينيات القرن التاسع عشر عندما كان رسامو الكاريكاتير يصورون رئيس الوزراء دزرائيللي في هذا الشكل لإبراز يهوديته.) بالإضافة إلى ذلك انتشرت معاداة السامية التي تجلت في حملات من التحامل والتمييز العنصري. استمر إقصاء اليهود عن المناصب الحكومية أو الدراسة في الجامعات القديمة (مثل أكسفورد وكامبردج اللتين كانتا تتطلبان - كشرط من شروط التسجيل فيهما - القَسَم المسيحي.) [٧].

مع ذلك، فبالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى على الأقل، اشتهرت بريطانيا العظمى بعد سنة ١٦٨٨ بأنها أصبحت ملاذاً آمناً لليهود. لم يخضع اليهود البريطانيون عموماً لنوع خاص من الضرائب، كما كانت الحال في بعض الدول الأخرى، كما أن البرلمان لم يقم بفرض أي قيود على الهجرة أو الوظائف أو التجارة

أو أماكن السكن التي يختارها اليهود. بالإضافة إلى أن اليهود المولودين في بريطانيا كانوا يعدون مواطنين بريطانيين، لهم الحقوق نفسها في التملك كالمسيحيين. وبحلول سنة ١٨٦٠، تم السماح لليهود بشكل رسمي بالتسجيل في جامعتي أكسفورد وكامبردج، وتبوء مناصب في البلدية، وحتى الترشح لنيل عضوية البرلمان. بين سنتيّ ١٨٨١ و١٩١٤، وصل حوالي ١٥٠٠٠٠ يهودي إضافي من أوروبا الشرقية إلى بريطانيا، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد حلت محل بريطانيا كمقصد أكثر شعبية للهجرة [٨].

كانت بريطانيا ملاذاً آمناً وأرضاً للفرص بالنسبة لأقلية دينية استثمارية أخرى. كان الهوغونيون من البروتستانت الفرنسيين الذين تأثروا كثيراً بجون كالفين، وكانوا يعارضون بشدة الهرمية والطقوس التي كانت تمارس في الكنيسة الكاثوليكية. تأسست الكنيسة الهوغونية الأولى في باريس سنة ١٥٥٥. انتشرت هذه الحركة بعد هذا التاريخ بسرعة؛ وصلت أعداد الهوغونيون في ذروة اتساعها، إلى رقم يتراوح بين مليون ومليونين من الأتباع مقارنة بحوالي ١٦ مليون من الكاثوليك. وكان يمكن أن يوجد هؤلاء في كافة فئات المجتمع بمن فيهم الفنانين والحرفيين بالإضافة إلى الخبراء الماليين والنبلاء. وفي إحدى مراحل تاريخهم، كان للهوغونيين الذين تلقوا الدعم من عائلة البوربونيين، أسطولهم الحربي الخاص بهم، كما كانوا يسيطرون على عدة مدن وبلدات محصنة تحصيناً جيداً في كافة أرجاء فرنسا [٩].

شن لويس الرابع عشر في منتصف القرن السابع عشر حملة شعواء قمع فيها البروتستانت بوحشية؛ ووصلت هذه الحملة إلى ذروتها سنة ١٦٨٥ والتي تمثلت في إلغاء مرسوم "نانت" الذي ضمن لهم حداً معقولاً من الحرية الدينية. وبعد إلغاء المرسوم، بدأت حملات الإعدام تطال رجال الدين البروتستانت، والكنائس تهدم، والأملاك تصادر. تحول العديد من الهوغونيين إلى الكاثوليكية، أو ادعوا ذلك بعد أن تعرضوا للتهديد بالسجن، أو بالإعدام، أو التعذيب بواسطة الدولاب. بينما هرب آخرون قدرت أعدادهم بمئة وخمسين ألفاً إلى مئتي ألف من البلاد. اختار حوالي خمسين ألفاً من هؤلاء الهجرة إلى الجزر البريطانية.

أعقبت موجة الهجرة الهوغونية الجماعية مدة ركود اقتصادي في فرنسا، إلا أنه من الصعب تحديد أسباب ذلك الركود. يعتقد بعض المؤرخين أن هجرة الهوغونيين كانت عاملاً مهماً جداً أثر على صناعات الفولاذ والورق والسفن والنسيج الفرنسية. بينما يشير الآخرون إلى أن غالبية الهوغونيين بقوا في فرنسا، وكانوا يمارسون طقوس عباداتهم في السر، وأن عوامل أخرى كانخفاض في مستوى المحاصيل الزراعية، وتوسع لويس الرابع عشر العسكري غير المنضبط أسهمت كثيراً في مشكلات فرنسا الاقتصادية.

ولكن ليس هناك من شك في أن بريطانيا استفادت من تلك الهجرة. فقد ساعد صانعو الساعات الهوغونيين في جعل لندن واحدة من أهم مراكز صنع الساعات في العالم. كما خسرت مدينة كوديبيك الفرنسية معظم أفضل صانعي القبعات لصالح إنجلترا التي بدأت بإنتاج نموذجها الخاص من القبعات من طراز "كوديبيك" وذلك بعد أن أصبحت لديها أسرار حرفة صناعة القبعات الصوفية الناعمة الجديدة المقاومة للأمطار (كانت الحيلة تكمن في مزج الصوف بفراء الأرانب). اصطحب الهوغونيون معهم كذلك مهارتهم في صنع الورق، وصناعة أربطة الأحذية، وطباعة الكتب، والأشغال المعدنية وتقنية إنتاج الكتان والحرير [١٠].

ازدهرت أوضاع الهوغونيين في إنجلترا حيث اندمجوا في المجتمع البريطاني بمرور الوقت عن طريق التزاوج. تماهى أفراد من بعض أكثر العائلات الهوغونية ثراء مع الإنجليز إلى درجة لم يعودوا في نظر الإنجليز أجانب؛ وينطبق ذلك على عائلات مثل برنارد جانسين، وشامبير بيتي، وأوليفييه المصرفية. (غالباً ما كانت الأخطاء التي ارتكبها الموظفون الإنجليز تؤدي دوراً في ذلك أيضاً. فالأسماء «الإنجليزية» مثل "فيري" و "فاش" كانت في الأصل "فيريت" و "فوش" على التوالي.) ولكن أهم ما قدمه الهوغونيون لإنجلترا، كان في المجال المالي، تماماً كما فعل اليهود.

تضاعفت ديون إنجلترا الوطنية بين سنتيْ ١٧٤٠ و ١٧٦٣ بنسبة ثلاث مرات

تقريباً بسبب حروبها التي خاضتها ضد فرنسا حيث وصلت هذه الديون إلى ١٢١ مليون جنيه إسترليني سنة ١٧٦٣. من اللافت أن خمس هذا المبلغ جاء من مؤسسة «الهوغونية العالمية» التي تضم هوغونيين من الذين قدموا إلى بريطانيا، بالإضافة إلى آخرين - من هولندا وسويسرا وألمانيا - ممن كانت تربطهم بهم علاقات وطيدة. كان الهوغونيون في المنفى يفضلون، -ولأسباب واضحة- الاستثمار في إنجلترا (وإقراضها) بدلاً من فرنسا. كان الهوغونيون الأثرياء بخلفياتهم المالية، وكونهم أصحاب دخل من وراء السندات والأسهم في فرنسا، أكثر رغبة في الاستثمار في عمليات التمويل الإنجليزية الحكومية من نظرائهم الإنجليز أنفسهم، والذين كانوا يفضلون الاحتفاظ بأموالهم بين أيديهم - أو حتى «في صناديق متينة في منازلهم.»

لكن وبالرغم من الدور المهم الذي قام به كل من اليهود والهوغونيين الإنجليز، فإن من غير المنطق التفكير في أنهم أصحاب الدور الوحيد في تبوء بريطانيا موقع السيطرة العالمية. وكما أشار أحد المؤرخين، كانت إسهاماتهم أشبه بجزء من "خميرة" في عملية صعود بريطانيا إلى تلك السدة [١١]. بالإضافة إلى ذلك، تكاد هذه الإسهامات لا تساوي شيئاً بالمقارنة من الدينامية الاقتصادية والفكرية التي قدمتها لإنجلترا أقلية أخرى، ألا وهي الإسكتلنديون.

بناة الإمبراطورية من «حثالة الأرض»

ولد وليام باترسون «الاسكتلندي الطليق اللسان» في مزرعة "دامفرشاير" حوالي سنة ١٦٥٨ [١٢]. جمع في شبابه ثروة من خلال أسفاره إلى الأمريكيتين والويست إنديز مستعملاً في ذلك طرقاً وأساليب ما تزال غير واضحة تماماً. كان يطلق عليه حيناً لقب رجل الكنيسة، وحيناً آخر، كان يظهر بمظهر رجل الأعمال، أو القرصان، وربما كان يمارس هذه الأعمال كلها. كانت له أيضاً رؤية في قضايا المال. خلال مهمة له في لندن سنة ١٦٩٤، قام باترسون بتطوير فكرة مبتكرة لصالح بنك إنجلترا بالاشتراك مع مجموعة من تجار لندن، وأصبح من ثم واحداً من مديريه

المؤسسين. ولكن بينما أصبح ذلك البنك الذي كان من بنات أفكاره العمود الفقري لارتقاء بريطانيا إلى سدة العالم، انكفأ باترسون وزملاؤه المديرون إلى الظل، وفي نهاية الأمر، عاد باترسون إلى إدنبرة.

كان اقتصاد اسكتلندا في ذلك الوقت تقليدياً بشكل عام. أما اقتصاد إنجلترا فكان بالمقابل، يمر بمرحلة ازدهار من خلال التبادل التجاري مع المستعمرات ومراكز التجمع في كل أنحاء العالم، وأيضاً من خلال حقنه برأس المال وأعمال المقاولات التي كانت مؤسسات جديدة مثل بنك إنجلترا وشركة شرق الهند توفرها لهذا الاقتصاد. ونظراً لأنه كان هو مؤسس بنك إنجلترا فقد أخذ على عاتقه مهمة هزيمة شركة شرق الهند. خرج باترسون سنة ١٦٩٥ بخطة "داريان" التي أدت إلى واحد من أكثر الفصول مأساوية في التاريخ الإسكتلندي.

أقنع باترسون البرلمان الإسكتلندي بإنشاء مستعمرة إسكتلندية في بنما تطل على برزخ داريان. وكان يراد لهذه المستعمرة أن تكون بمنزلة مركز تجاري يربط بين المحيطين الأطلسي والهادي. وهكذا، فبدلاً من الإبحار تلك المسافة الطويلة حول رأس القارة الجنوبي لأمريكا الجنوبية، يمكن للسفن الأوروبية أن تفرغ حمولاتها في ميناء داريان. يمكن بعد ذلك نقل تلك الحمولات إلى الجانب الآخر من البرزخ الضيق، ومن ثم يعاد تحميلها من جديد على متن سفن أخرى وجهتها قارة آسيا. سيكون حينها بمقدور الإسكتلنديين الذين سيؤدون دور الوسيط أن يفرضوا عمولات مجزية على الطرفين. في ذات الوقت، تكون اسكتلندا قد وضعت يدها «على بوابات البحار، وأمسكت بمفاتيح العالم.»

كانت خطة داريان تبدو واعدة لدرجة أنها جذبت في البداية كثيراً من المستثمرين ليس فقط من أسكتلندا، بل من إنجلترا وهولندا أيضاً. إلا أن البرلمان الإنجليزي، وبضغط كبير من شركة شرق الهند، هدد باتخاذ إجراءات قانونية، حتى إنه اتهم باترسون وشركاءه المغامرين بارتكاب جريمة جزائية خطيرة، وهو ما أدى إلى انسحاب المستثمرين الإنجليز والهولنديين من المشروع. مقابل ذلك،

قام الآلاف من الإسكتلنديين القوميين الغاضبين من كل الطبقات الاجتماعية للتعويض عن انسحاب أولئك المستثمرين. رهن الأرستقراطيون عقاراتهم، بينما قدم المواطنون العاديون مدخراتهم المتواضعة. استطاعت شركة باترسون خلال شهرين جمع كل الأموال اللازمة من أجل تمويل هذا المشروع؛ وقد بلغت تلك الأموال حوالي ٤٠٠٠٠٠جنيه إسترليني، وشكلت تقريباً نصف مجموع الأموال التي كان يتم تداولها في أسكتلندا في تلك الحقبة. وفي الثامن عشر من شهر تموز، يوليو، سنة ١٦٩٨، أبحرت خمس سفن إسكتلندية نحو العالم الجديد، وكان باترسون وعائلته من بين المسافرين الذين بلغت أعدادهم ١٢٠٠ شخص على متن تلك السفن.

من الصعب جداً تخيل نتيجة أكثر كارثية من ذلك. وصف باترسون الرومانسي بنما بالرغم من أنه لم يكن قد ذهب إليها من قبل قط، بأنها أرض الحليب والعسل، وأن شعبها ودود ويحب التجارة. لهذا السبب لم يكن المستعمرون مستعدين لما سيلاقونه عند وصولهم: من مستنقعات تعج بالبعوض المسبب للملاريا، وأمطار غزيرة، وتربة غير صالحة للزراعة. وبدلاً من أن يحضروا معهم كميات كافية من المواد الغذائية، فقد أحضر المستعمرون خمسة آلاف نسخة من الكتاب المقدس، وأربعة ألاف قطعة من الشعر المستعار المرشوش بالمساحيق، وآلاف من المرايا والأمشاط التي تبين أن السكان الأصليين غير مهتمين بها البتة. خلال مدة وجيزة، كان نصيب الفرد لا يتعدى نصف كيلوغرام تقريباً من الطحين المتعفن في الأسبوع. كتب أحدهم عن ذلك في رسالة بعث بها إلى الوطن: «عندما كان يتم سلق هذه الكمية في قليل من الماء، من دون أن يترافق مع أي شيء آخر، كان يجب علينا نزع يرقات كبيرة وديدان من على سطح المادة المطبوخة.» وذكر هذا المستوطن نفسه في رسالة أخرى «ومع ذلك، ومقابل هذا المردود الضئيل، كان كل شخص فينا... يذهب يومياً إلى العمل عند بزوغ ضوء النهار، بعضنا كان يحمل الفؤوس الصغيرة، والبعض الآخر كان يدفع بعربات الجر ذات العجلة الواحدة، أو يحمل المعاول والرفوش والمطارق.... أنهِكت كتفاي من الأحمال التي كنت أضعها عليهما لدرجة أن الجلد بدأ يقشط عنهما،

وبدأت تظهر عليهما الفقاعات المليئة بالقيح.... غارت أجسادنا، وبدأ الهزال يلفنا بسبب ندرة المردود لدرجة أننا أصبحنا أشبه ما نكون بالهياكل العظمية.»

انتشرت الحمى بين المستوطنين، وكذلك الإدمان على الكحول. وارتفع معدل الوفيات إلى عشر وفيات يومياً. وكانت الضربة القاضية تتمثل في رفض الإنجليز إجراء أي مبادلات تجارية مع أولئك الإسكتلنديين الجياع، كما هددت أسبانيا بشن هجوم عليهم. وفي شهر تموز، يوليو، سنة ١٦٩٩، أي بعد مرور سنة على إبحارهم من أسكتلندا، قرر المستوطنون هجر تلك المستوطنات. ولم تنجح سوى سفينة واحدة من بين السفن الخمس، في الوصول بسلام إلى الوطن، وعلى متنها أقل من ثلاثمئة من الناجين. وكانت زوجة باترسون من بين الموتى.

أدت مغامرة داريان الفاشلة إلى إفلاس أسكتلندا. عومل باترسون وبقية الناجين معاملة المنبوذين. وفي سنة ١٧٠٧، لم تجد أسكتلندا الجائعة، والفاقدة لروحها المعنوية بداً من توقيع اتفاق الوحدة مع إنجلترا، وهو ما أدى إلى ولادة كيان جديد أطلق عليه بريطانيا العظمى. كان النزوع باتجاه الوحدة مع إنجلترا بقيادة عدد من النبلاء الإسكتلنديين المفلسين الذين - بحسب بعض الروايات - تمت رشوتهم من قبل الإنجليز بمبالغ مالية سرية. ولكن في نهاية المطاف، قام البرلمان الإسكتلندي بحل نفسه، وتخلى مجلس الشورى الملكي الإسكتلندي عن حقه في جباية الضرائب، والإشراف على الجمارك، والشؤون العسكرية، والسياسة الخارجية. في المقابل، قامت إنجلترا بدفع ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني من الديون المستحقة على أسكتلندا، والتي غطت عملياً الخسائر التي تسببت فيها مغامرة داريان. كان إعلان الوحدة بين اسكتلندا وإنجلترا بالنسبة إلى الكثيرين من الإسكتلنديين الذين عارضوا بشدة هذه الوحدة بمنزلة «استسلام مطلق»، وأطلقوا عليها وصف «صفقة الشيطان» التي اعتبروها بمنزلة النهاية لأمتهم [١٣].

وكان السؤال الكبير بالنسبة لوجهة النظر الإنجليزية بعد سنة ١٧٠٧، هو ما الذي سيفعلونه بالإسكتلنديين؟. فبالرغم من كارثة داريان، كان الإسكتلنديون

مشهورين بطموحاتهم وبراعتهم التجارية. كان العديد من الإنجليز يتوجسون من الإسكتلنديين الذين كانوا يعتبرونهم قساة، وماكرين، وعدوانيين. كان الإسكتلنديون الجبليون معروفين بشجاعتهم، وأحياناً بتقلباتهم النمطية أيضاً. ذكر أحد المتوجسين من الإسكتلنديين أن « الكم الأكبر من نبلائهم هم من الطغاة، والعدد الأكبر من عامة شعبهم من العبيد.» في الوقت الذي أكد فيه آخرون على نقطة مضادة تماماً، حيث تحدثوا عن الراديكالية الخطيرة التي يتصف بها «الإسكتلنديون المتمردون الأوغاد.» في معرض ذلك كله، تمسك الإنجليز باعتقادهم الراسخ بأنهم يفوقون جيرانهم الشماليين «الفقراء والملحاحين» رقياً ومستوى. وقد وصفهم أحد النبلاء الأسبان بأنهم «حثالة الأرض.»

بعد إقامة الوحدة، كان على الإنجليز أن يقرروا إما رفع شأن الإسكتلنديين، أو إبقاؤهم في الحضيض؛ إما أن يحاولوا دمج الإسكتلنديين وكسب ولائهم واستخدامهم أو، كما توجس العديد من الشماليين، قمعهم واضطهادهم. اختار الإنجليز الطريق الأولى، وكان ما جنوه من وراء ذلك أكبر من أن يوصف [١٤].

توسعت السيطرة البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بشكل مذهل. في واقع الأمر، توسعت الإمبراطورية البريطانية بين سنتيّ ١٨١٥ و١٨٦٥ بمعدل مئة ألف ميل مربع سنوياً. كانت مثل هذه الإمبراطورية التي تتوسع بهذا المعدل غير المسبوق تتطلب أكثر ما تتطلب موارد بشرية: جنوداً، ومستوطنين، ومزارعين، وموظفين، وتجارًا، وأطباء، وضباطًا، وحكامًا. ولكن لم يكن هناك ما يكفي من الإنجليز من الراغبين أو القادرين على ملء هذه المواقع. فالمستعمرات البريطانية التي تفصل المحيطات بينها وبين إنجلترا، والأراضي المليئة بالأوبئة الاستوائية، والسكان الأصليين الذين لا يظهرون ما يكفي من الود، لم تشكل ما يكفي من الإغراء بالنسبة إلى الإنجليز الذين كان اقتصادهم داخل إنجلترا منتعشاً ومزدهراً.

إلا أن وضع الإسكتلنديين كان مختلفاً. فقد كانوا أشد فقراً من الإنجليز بكثير.

وتعرض الكثير من نبلائهم وأثريائهم للإفلاس بسبب خطة داريان. ولم يكن اقتصاد أسكتلندا المتخلف نسبياً يبشر بمستقبل واعد، كما لم يكن من السهل على أي إسكتلندي أن يبني لنفسه مستقبلاً، أو يجد لنفسه فرصة حقيقية في إنجلترا، حيث إن أفضل الوظائف كانت تذهب إلى الإنجليز. وهكذا، وباعتبار أن هناك الكثير مما يمكن كسبه، والقليل مما يمكن خسارته، فقد كان الإسكتلنديون متلهفين للقيام بالمجازفة والمشاركة في بناء الإمبراطورية.

أما بالنسبة للإنجليز، فقد كانت هذه بمنزلة نعمة هبطت عليهم من السماء. اتخذ رجال الدولة الإنجليز قراراً إستراتيجياً قضى بتجنيد الإسكتلنديين في خدمة الإمبراطورية. بعد قيام الوحدة، وبعكس توقعات المتنبئين بالكوارث الناجمة عن «العبودية للإنجليز»، فقد خبر الاسكتلنديون «تجربة غير مسبوقة من الحرية و الحركة.» أعلن رئيس وزراء إنجلترا هنري بيلام سنة ١٧٤٧، أن «كل إسكتلندي لديه الحماسة والقدرة على خدمة جلالة الملك، يتمتع بالفرصة نفسها في العمل في إدارة الدولة كأي مواطن في إنجلترا.» وهو ما أثار حنق الإنجليز واستهجانهم.

وهكذا، فبدلاً من أن يوصم الإسكتلنديون «الشجعان» بالعداء، فقد تم تجنيدهم في الجيش البريطاني، خصوصاً الجبليين منهم، والذين كوفئوا على شجاعتهم وطاعتهم. أصبح الإسكتلنديون في الجيش البريطاني بحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر يشكلون ربع عدد الضباط. في الوقت نفسه، كان الإسكتلنديون يقومون بأعمال الزراعة في مناطق أونتاريو المنخفضة، ويربون الأغنام في منطقة ويلز الجنوبية الجديدة. كما سيطروا على تجارة التبغ الأمريكية المزدهرة، وأبحروا بسفن إلى النيجر، وباعوا الأفيون في الشرق الأقصى؛ وفي ثمانينيات القرن الثامن عشر، كان ستون في المئة من التجار البريطانيين في منطقة البنغال من الإسكتلنديين. وقد تبوأ العديد من الإسكتلنديين مناصب رفيعة مثل جيمس موري الذي أصبح أول حاكم لكندا سنة ١٧٦٠، وجيمس دالوسي الذي خدم بصفة الحاكم العام للهند بين سنتيْ ١٨٤٨ و ١٨٥٦. كتب أحد رجال الدولة الإنجليز في القرن التاسع عشر: «في

المستعمرات البريطانية من كندا إلى جزيرة سيلان، ومن دونيدين إلى بومباي، مقابل كل إنجليزي يمكن أن يكون قد حقق لنفسه الثراء من بدايات متواضعة، ومن دون مساعدة من أحد، فإنك ستجد عشرة من الإسكتلنديين.» كان الإسكتلنديون في الواقع ممثلين بنسب يصعب إحصاؤها في اقتصاد المستعمرات والمحطات التجارية في الخارج لدرجة أن بعض الكتاب (الإسكتلنديين) أشاروا إلى أن فكرة استبدال تسمية الإمبراطورية البريطانية باسم الإمبراطورية الإسكتلندية هو أكثر دقة[١٥].

لم يقدم الإسكتلنديون للإمبراطورية الموارد البشرية وحسب، وإنما قدموا أيضاً قادة الفكر والكتاب والمخترعين في بريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أشهر مفكري بريطانيا في القرن الثامن عشر كان ديفيد هيوم، وهو إسكتلندي؛ وكذلك كان آدم سميث الذي غالباً ما كان يطلق عليه «أبُ علم الاقتصاد». كان هيوم وسميث بالإضافة إلى العديد من المفكرين الأقل شهرة أمثال وليام روبرتسون، وآدم فيرغسون، وفرانسيس هتشيسون واللورد كيمس من خريجي جامعات اسكتلندا الراقية، والتي كانت بعكس أكسفورد وكامبردج أقل كلفة، وفي متناول يد العامة. ثمّن الإسكتلنديون عالياً التعليم واكتساب المعرفة من خلال الدراسة. بدأت أسكتلندا في نهاية القرن الثامن عشر في التباهي بأن معدلات المتعلمين فيها أعلى من أي بلد آخر في العالم؛ فحتى التجار العاديون، كان بإمكانهم أن يقرؤوا باللاتينية والإغريقية. نشرت الطبعة الأولى من "الموسوعة البريطانية" في إدنبرة؛ وكان المؤرخ توماس كارلايل، والشاعر روبرت بيرنز، والكاتب جيمس بوزويل، والسير والتر سكوت، وروبرت لويس ستيفينسون جميعاً من الإسكتلنديين.

من اللافت أيضاً أن الإسكتلنديين كانوا القوة الدافعة للثورة الصناعية في بريطانيا. ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت أسكتلندا المنتج الأول للحديد في العالم، وكانت الشركات الإسكتلندية أكبر شركات تصنيع السفن في بريطانيا، وكان أهم اختراع في ذلك العصر، وهو محرك وات البخاري، قد وضع اللمسات الأخيرة عليه الإسكتلندي جيمس وات بالشراكة مع الصناعي الإنجليزي ماثيو بولتون. كان

المصدر الأول للطاقة المستقلة في العالم هو محرك وات البخاري الذي أحدث ثورة في الحياة الاقتصادية الحديثة، إذ لم يعد هناك حاجة لبناء المصانع بالقرب من شلالات المياه أو مياه الأنهار المتدفقة. أدى اختراع وات في نهاية المطاف إلى بروز مدن صناعية لم تكن لها هوية من قبل، مثل برمنغهام وليفربول ومانشستر. أدى اختراع المحرك البخاري إلى جملة من الابتكارات الإسكتلندية الأخرى بما فيها محالج القطن المدمجة، والمطرقة البخارية، والفرن الانفجاري الحديث، وقطع الغيار المعيارية للآلات. أخيراً وليس آخراً، لقد كان الإسكتلندي جيمس نيسميث من إدنبرة هو من اخترع سنة ١٨٣٩ أكثر الأدوات الحديثة شيوعاً، ألا وهي آلة الحفر التي يستخدمها طبيب الأسنان[١٦].

ثمار التسامح

مع بداية القرن العشرين، كانت الإمبراطورية البريطانية تغطي مساحة أكثر من اثني عشر مليون ميل مربع؛ أو ما يعادل نسبة مدهشة تصل إلى ربع مساحة اليابسة. ولو أضفنا إلى تلك المساحة المحيطات التي كانت تسيطر عليها البحرية البريطانية، لوصلت النسبة إلى سبعين في المئة من مساحة الكرة الأرضية. وكما كانت الحال بالنسبة للإمبراطورية الهولندية، فإن الأساس في السيطرة العالمية التي كانت بريطانيا تتمتع بها يكمن في قوتها البحرية والتجارية والمالية. كانت البحرية الملكية بأسطولها الهائل من السفن الحربية أكثر قوة من ثلاث أو أربع قوى بحرية تلتها مجتمعة. لم تصل أي أمة، أو أي تحالف أممي على امتداد السنوات الثمانين التي تلت سنة ١٨١٥، إلى مرحلة شكلت فيها تحدياً لسيطرة بريطانيا على البحار.

سنة ١٨٦٠، كانت «أكثر من ثلث سفن العالم التجارية تحمل العلم البريطاني، وقد كانت هذه الشراكة في ازدياد مطرد.» بالإضافة إلى ذلك، أصبحت بريطانيا المركز المالي الأول في العالم، كما أضحت عملاق الإنتاج في العالم الصناعي. كانت

«الإمكانيات الصناعية لبريطانيا، التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز الاثنين في المئة من سكان العالم في منتصف العصر الفيكتوري، تعادل ما بين أربعين إلى خمس وأربعين في المئة من الإمكانيات العالمية، وما بين خمس وخمسين إلى ستين في المئة من الإمكانيات الأوروبية، وكانت تنتج لوحدها ما يعادل خمسيّ إنتاج العالم من المواد الصناعية.» [١٧].

إلى أي مدى ساعد التسامح البريطاني بعد سنة ١٦٨٩ في ارتقائها لسدة السيطرة العالمية؟ من المستحيل معرفة ذلك بطبيعة الحال. لكن كي لا نتجاهل ما هو جليّ وملموس، لا بد من ملاحظة أنه نظراً إلى أن إنجلترا هي أكبر سكانياً بكثير، فقد كان من المنطقي أن تكون الغالبية الساحقة من أهم النافذين البريطانيين في الشؤون المصرفية، والتجار والأقطاب الماليين والجنرالات والحكام العامين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من الإنجليز. لم يكن الإسكتلنديون وحدهم المسؤولين عن الابتكارات التكنولوجية البريطانية. فقد كان الإنجليزي "جيثرو تال" على سبيل المثال، هو من اخترع آلة نثر البذار، كما تنسب إلى إنجليز آخرين اختراعات كان لها دور مؤثر في الثورة الصناعية في بريطانيا مثل المراكب المكوكية الخفيفة، ودولاب الغزل، والمغزل الآلي، والحاضن المائي.

مع ذلك، كانت إسهامات اليهود والهوغونيين والإسكتلنديين التي ما كانت لتحصل لولا تحول بريطانيا باتجاه التسامح، كبيرة ومحورية. خير مثال على ذلك هو بنك إنجلترا الذي كان «أقوى مؤسسة مالية في أقوى دولة في العالم»، والسبب الرئيس وراء انتصار بريطانيا على فرنسا. لقد كان هذا البنك فكرة إسكتلندية، مولها الهوغونيون، ورتب اليهود أكبر صفقات الديون فيها (استثمر بعض الرأسماليين من الهولنديين في ذلك البنك أيضاً.). كما قام اليهود بإنشاء سوق الأسهم في لندن، وجلبوا معهم تجارة الألماس وسبائك الذهب إلى بريطانيا، وجعلوا من لندن بمفردهم تقريباً، المركز المالي العالمي بدلاً من أمستردام [١٨].

ولكن لولا المحرك البخاري وفرن صهر الحديد، وهما اختراعان إسكتلنديان، ما كان لبريطانيا أن تبني تلك الوحوش البحرية مثل سفينة HMS Warrior التي وصفها نيال فيرغسون بأنها «التعبير المتألق عن القوة في منتصف العصر الفيكتوري»:

كانت سفينة Warrior العاملة بالقوة البخارية، والمصنوعة من الحديد بسماكة خمس بوصات من الدرع المصفح، والمزودة بأحدث أنواع مغاليق التلقيم، والمدافع لإطلاق القنابل، أقوى سفينة حربية في العالم. كانت من القوة بحيث لم تجرؤ أي سفينة حربية أجنبية أبداً على تبادل إطلاق النار معها. كانت واحدة من أصل ٢٤٠ سفينة حربية تقريباً، وعلى متنها ٤٠٠٠٠ من البحارة، وهو ما جعل البحرية الملكية الأكبر في العالم على الإطلاق. كانت بريطانيا تمتلك بفضل إنتاج أحواض السفن فيها، والذي لم يكن أحد يجاريها فيه، ثالث أكبر أسطول تجاري في العالم. ولم يسبق لقوة في التاريخ السيطرة على محيطات العالم بهذا الشكل [١٩].

باختصار، بينما يعتبر في حكم المستحيل القيام بأي عملية إحصاء كمي في هذا الصدد، فإن الفوائد التي جنتها بريطانيا العظمى من ترويض مواهب، ورأسمال، وعبقرية الجماعات غير الإنجليزية مثل الإسكتلنديين والهوغونيين واليهود كانت هائلة، وذات تأثير كبير على المدى البعيد.

تجاوز التسامح البريطاني في القرن التاسع عشر الاعتبارات الإستراتيجية الصرفة. فقد تقبل الإنجليز إلى درجة مدهشة مُثُلَ عصر التنوير القائمة على مبدأ التسامح، ومارسوها بالفعل. تبنوا مبادئ المساواة الكونية، وسمحوا إلى حد بعيد لأشخاص ينتمون إلى جماعات عرقية ودينية مختلفة بأن يصبحوا من مواطني بريطانيا العظمى، وأن يتمتعوا بكافة الحقوق الاجتماعية والسياسية التي يتمتع بها المواطن الإنجليزي الأصلي.

تجاوزت فكرة «بريطانيا» في الواقع، الحدود القومية والعرقية المتأصلة في النفوس. فبالرغم من أنها كانت أمة في حد ذاتها، نشأت بريطانيا على أساس

اندماجي على الأقل بين ثلاثة شعوب مختلفة، بإمكان كل منها أن تدّعي، وغالباً ما كانت تدّعي، أن لها هويتها القومية الخاصة بها: وهذه الشعوب هي الإنجليز والويلزيون والاسكتلنديون. التزاوج بين عائلات النبلاء كان دليلاً قوياً على أن الحواجز القديمة بين هذه الشعوب بدأت في التهاوي. تضاعفت أعداد الزواجات بين بنات العائلات الأرستقراطية الإسكتلندية والرجال الإنجليز في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأدى هذا إلى نشوء طبقة عليا «بريطانية» جديدة. عندما تزوجت الوريثة الإسكتلندية إليزابيث، كونتيسة مقاطعة "ساذرلاند" من الإنجليزي جورج غرانفيل ليفيسون-غور، حصل هذا الأخير على ٨٠٠٠٠٠ فدان من الأراضي في اسكتلندا. وبينما كانت الكتب المرجعية التي تتناول طبقة النبلاء البريطانيين قبل سنة ١٧٧٠ تعامل النبلاء الإنجليز والويلزيين والإسكتلنديين على أساس أنهم يمثلون كيانات منفصلة، وتفرد لكل منهم مجلداً خاصاً به بحسب انتمائه القومي، إلا أن معظم كتب الدليل عن أصول النبلاء بين سنتيْ ١٧٧٠ و ١٨٣٠ والتي نشرت في بريطانيا، وكان عددها خمسة وسبعين كتاباً، تحدثت عن نبلاء المملكة المتحدة كوحدة متكاملة.

بدأ الويلزيون والإسكتلنديون خلال القرن التاسع عشر يتبوءون أعلى المناصب الحكومية. وأغدقت على اليهود ألقاب "السير" و"البارون". وكان الأكثر لفتاً للانتباه، استلام بنيامين دزرائيللي منصب رئيس الوزراء مرتين: الأولى سنة ١٨٦٨، والثانية سنة ١٨٧٤. وبالرغم من أن عائلته اعتنقت مذهب الكنيسة الأنجليكانية، إلا أن دزرائيللي كان معروفاً بخلفيته اليهودية. كان بإمكان الكوميدي جون هي بيث، بحلول الحرب العالمية الأولى، أن يكتب في محاكاته التهكمية بعنوان: "الإنجليز المضطهدون" The Oppressed English ما يلي:

> في أيامنا هذه، يقود إسكتلندي جيشنا في فرنسا، وآخر يقود الأسطول البريطاني الضخم في البحر، بينما يقوم ثالث بإدارة شؤون طاقم الموظفين الحكومي الإمبراطوري في الوطن. كبير القضاة إسكتلندي، وكذلك وزير الخزانة ووزير

الخارجية. أما رئيس الوزراء فهو ويلزي. مع ذلك، لم يقدم أحد مشروع قانون يعطي الحق في حكم البلاد لإنجلترا [٢٠].

قامت بريطانيا في غضون ذلك، بإجراء أدهش العالم في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حيث قامت بإلغاء تجارة الرق في الوقت الذي كانت هذه التجارة مزدهرة. كانت البحرية الملكية تجوب المحيطات طيلة القرن التاسع عشر، ضمن حملة شنتها ضد الاتجار بالرقيق التي كانت تقوم بها أمم أخرى بين أفريقيا والأمريكيتين. وفرت هذه الحملة لبريطانيا تفوقاً أخلاقياً ليس فقط على منافستها الرئيسة، فرنسا، وإنما على مستعمرتها السابقة أيضاً، وأعني بها الولايات المتحدة الأمريكية. أما تلك الحملة التي كلفت الخزينة البريطانية ملايين الجنيهات الإسترلينية، وذلك في الوقت الذي وصلت إلى ذروة سيطرتها العالمية، فقد طبعت بريطانيا العظمى بتوصيف أطلق عليه القوة «الأكثر أخلاقية» في العالم. وصفت المؤرخة ليندا كوللي هذا الموقف على الشكل الآتي: «أصبحت سياسة إلغاء الرق واحدة من أكثر السياسات التي تؤكد على السيادة البريطانية في العصر الفيكتوري، مقدمة الدليل القاطع، كما بدا ذلك جلياً، على أن القوة البريطانية بنيت على أساس ديني، وكذلك على مبدأ الحرية والمعايير الأخلاقية، وليس فقط على أساس القوة العسكرية الصرفة، أو رأس المال» [٢١].

ولكن كانت هناك إشكالية من نوع ما. فالهوية البريطانية بنيت منذ البداية على أساس متين من البروتستانتية، بعكس أسبانيا وفرنسا[٢٢]. زرع هذا المكون الديني للهوية البريطانية بذور التعصب الذي لم تستطع الإمبراطورية البريطانية التغلب عليه أبداً. في الواقع، خلقت البروتستانتية البريطانية للإمبراطورية مشكلة قاتلة في قلب المملكة المتحدة: ألا وهي مشكلة أيرلندا الكاثوليكية.

المشكلة الكاثوليكية وحدود التسامح «البريطاني»

لم يتلق الأيرلنديون أبداً المعاملة نفسها التي تلقاها الإسكتلنديون والويلزيون من بريطانيا العظمى. كان السبب الرئيس في ذلك هو الدين. أصبح الإنجليز

والإسكتلنديون والويلزيون بحلول سنة ١٧٠٠، في غالبيتهم من البروتستانت، بينما أصر الأيرلنديون بعناد على البقاء على المذهب الكاثوليكي. يعود سبب فقدان بريطانيا العظمى لأيرلندا في كثير من جوانبه إلى القليل من التسامح الذي أبدته الأولى تجاه هذه الأخيرة، والذي أتى متأخراً جداً.

من الصعوبة بمكان المبالغة في التأكيد على استمرار الخلاف الشديد والكراهية المتبادلة بين الكاثوليك والبروتستانت في التاريخ البريطاني. فالتاريخ الطويل من الحروب بين الجانبين خلف إرثاً من العداوة والغضب. وكان الكاثوليك في إنجلترا مثل الساحرات في العصور السالفة، يُحَمّلون كل الأوزار الممكنة، ويتم الاعتداء عليهم جسدياً، أو يعذبون بواسطة إلقائهم في المياه حتى يشرفوا على الهلاك غرقاً. حتى جون لوك، أقصى الكاثوليك في كتابه الشهير Letters on Toleration الذي نشر سنة ١٦٨٩، بسبب أن آراءهم "تؤدي إلى تدمير كل الحكومات ما عدا حكومة البابا." كانت الكاثوليكية تعتبر ليس فقط تجديفية، وإنما بدائية ومغلفة بالخرافات. وبحسب وصف إحدى الصحف الإنجليزية سنة ١٧١٦ فإن "أتباع البابا، هم من عبدة الأصنام؛ فهم يعبدون الصور واللوحات والخشب والحجارة، والأعمال الحرفية التي يصنعها الإنسان، ويتوجهون نحو مريم العذراء والقديسين والملائكة كي يتوسلوا بهم في صلواتهم، كما يعبدون الموتى، ويأكلون إلههم من خلال خدعة ماكرة تتمثل في تحويل خبز القربان إلى جسد المسيح. كما يقسمون أن البابا معصوم" (٢٣).

في الوقت نفسه، كان الكاثوليك بالنسبة إلى العديد من الناس في بريطانيا موضع شبهة في أنهم «خونة» و«متآمرون» ويخططون للقيام بانقلاب على النظام الملكي البروتستانتي. كانت بعض تلك المخاوف لها ما يبررها. ففي سنة ١٦٠١، نزلت قوة غازية قوامها ثلاثة آلاف رجل من الجنود الأسبان بدعوة من زعماء أيرلندا الكاثوليك على الساحل الأيرلندي (حيث تلقوا هزيمة منكرة على يد الإنجليز عشية عيد الميلاد في معركة كينسال). كان النبلاء الأيرلنديون يتحالفون بشكل مستمر

مع أسبانيا الكاثوليكية، وكذلك مع فرنسا في محاولة منهم لطرد مستعمريهم الإنجليز. جرت محاولات أخرى سنة ١٧٠٨، و١٧١٥، و١٧٤٥ على التوالي، وكانت أقرب بكثير هذه المرة، أي في الداخل البريطاني تحديداً، حيث نزلت قوات أوروبية في أسكتلندا حيث كانت تهدف إلى المسير من هناك باتجاه لندن لمساعدة أسرة ستيوارت الكاثوليكية في استعادة العرش.

كانت أعمال العنف ضد الكاثوليك تتكرر غالباً في بريطانيا في القرن الثامن عشر بدءاً من غلاسكو، مروراً ببرمنغهام، وصولاً إلى باث. وكانت أسوؤها على الإطلاق تلك التي وقعت في غوردون سنة ١٧٨٠. اندلعت أعمال العنف هذه في البداية للمطالبة بإلغاء قانون إنصاف الكاثوليك الذي منح الكاثوليك حقوقاً جديدة تتمثل في المشاركة في الحقوق. تحولت مظاهرة قامت بها عصابة مكونة من حوالي ٦٠٠٠٠ من الرعاع بسرعة إلى أعمال عنف. ذكر أحد شهود العيان أن تلك «الحرائق كانت مذهلة إلى درجة تفوق الوصف؛ كان النوم والراحة أمران لا يمكن لأحد التفكير فيهما، وقد سيطر الرعب على كل شيء.» استمرت أعمال العنف في غوردون على مدى أسبوع كامل. وفي النهاية، أُضرمت النيران في أكثر من مئة كنيسة ومنزل تابع للكاثوليك ونُهبت محتوياتها، كما قُتل في تلك التظاهرات أكثر من ثلاثمئة شخص، قضى العديد منهم حرقاً[٢٤].

هل كان بمقدور الإنجليز والإسكتلنديين تقبل فكرة أن يكون الأيرلنديون مواطنين بريطانيين؟ هل كان باستطاعة بريطانيا البروتستانتية أن توسع دائرة الحرية الدينية والحقوق السياسية للبابويين «الجهلة» و«الكسالى» و«الطغاة»؟ خطت بريطانيا خطوات مهمة في هذا الاتجاه بعد انتهاء أعمال العنف في غوردون. صدر قانون اتحادي جديد سنة ١٨٠٠يقضي بضم أيرلندا إلى المملكة المتحدة. وفي سنة ١٨٢٩، صدر قانون إلغاء الرق الذي منح الكاثوليك حق التصويت في الانتخابات والترشح للبرلمان، بالرغم من أنهم مثل اليهود آنذاك، كانوا محرومين من دخول الجامعات الأكثر عراقة، وكذلك من تبوء مناصب عليا في الدولة. بحلول سنة

١٨٣١، كان ما يربو على ٥٨٠٠٠٠ من الأيرلنديين يعيشون في كل من أسكتلندا وإنجلترا، وكانوا يشكلون ما نسبته خمسة في المئة من القوة العاملة؛ وقد مثل ذلك زيادة بلغت اثني عشر ضعفاً عما كان الأمر عليه سنة ١٧٨٠. عندما احترقت مباني البرلمان سنة ١٨٣٤، كان أحد كبار المهندسين المعماريين الذين أعادوا بناء القصر الجديد في ويستمينيستر، والذي تحول فيما بعد إلى واحد من الرموز الإيقونية للقوة الإمبراطورية لبريطانيا العظمى، من الروم الكاثوليك الأصوليين.

مع ذلك، كانت الوقائع على الأرض في أيرلندا ما تزال تشهد استعباداً مستمراً للأيرلنديين، وإهانة لهم. فالقوانين الجزائية التي تم إقرارها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، لم تمنع الكاثوليك من تبوء مناصب حكومية وحسب، بل انتزعت منهم - فعلياً - ممتلكاتهم الخاصة. بالإضافة إلى ما تقدم، شهدت أيرلندا موجات متلاحقة من «التوطين»، أي استعمار أيرلندا من خلال استقدام مستوطنين بروتستانت بدعم من الحكومة، وقد أدى هذا إلى نشوء طبقة بريطانية حاكمة جديدة في كافة أنحاء البلاد. عندما تم تحرير الأيرلنديين الكاثوليك سنة ١٨٢٩، كانت الغالبية الساحقة منهم تعيش في فقر مدقع، وكان هؤلاء يقتاتون على البطاطا، والزبدة المستخرجة من الحليب، وكانوا يدفعون الإيجار لحفنة من النبلاء الإنجليز الذين كانوا يضعون أيديهم على ما نسبته تسعين في المئة من الأراضي الأيرلندية القابلة للزراعة. وكان ينظر إلى الثقافة الأيرلندية واللغة الأيرلندية نظرة دونية، حيث هُمشت بشكل مطرد. أصيبت أيرلندا في أربعينيات القرن التاسع عشر بوباء مدمر حصد محصول البطاطا. وبالرغم من أن ذلك الوباء كان قد أطلق عليه وصف «المجاعة»، إلا أن كميات كبيرة من هذا المحصول الغذائي الضروري للمحافظة على حياة الأيرلنديين كانت ما تزال تُنتَج؛ ولكن لسوء الحظ، استمر مالكو الأرض البريطانيون في شحن هذا المنتج إلى الخارج محققين من ورائه أرباحاً طائلة، وتاركين في الوقت نفسه، مليوناً من الأيرلنديين، الذين كان جميعهم تقريباً من الكاثوليك، يموتون جوعاً.

وهكذا، لم يشمل «التسامح» البريطاني الجديد الأيرلنديين الكاثوليك في القرن التاسع عشر. تلقى معظم الأيرلنديين قانون الاتحاد الذي صدر سنة ١٨٠١ ليس كدليل على الرغبة في ضم الأيرلنديين إلى الاتحاد، بل كذريعة سياسية من أجل إلغاء برلمانهم الخاص بهم، وربما كانوا محقين في ذلك. حتى الحقوق التي حصلوا عليها سنة ١٨٢٩، كانت جوفاء بالنسبة للكثيرين من الأيرلنديين الكاثوليك الذين بقوا في الواقع، في موقع التبعية والاعتماد الكلي على مستعمريهم البروتستانتيين. في أعياد الفصح سنة ١٩١٦، وبينما كانت بريطانيا تخوض الحرب، انتفض بعض المتمردين الأيرلنديين من الكاثوليك في مدينة دبلن، وقاموا بالاستيلاء على بعض المباني معلنين استقلالهم، إلا أن هذا التمرد تم سحقه؛ لكن البريطانيين وافقوا في عشرينيات القرن العشرين على قيام دولة أيرلندية حرة ومستقلة، أصبحت تعرف منذ سنة ١٩٤٩ بجمهورية أيرلندا (في الوقت الذي احتفظ البريطانيون بأيرلندا الشمالية بوصفها جزءًا من المملكة المتحدة) [٢٥].

كان الاستقلال من وجهة نظر الأيرلنديين إنجازاً تحقق بعد جهد جهيد، وكان (لو وضعت مشكلة أيرلندا الشمالية جانباً) مدعاة للفخر والاحتفال. إلا أن خسارة أيرلندا بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية، شكلت ضربة سياسية قاسية جداً لهذه الأخيرة. كانت خسارة المستعمرات البريطانية في الأمريكيتين أسهل من نواح عديدة على البريطانيين من خسارتهم لأيرلندا. قد يكون من المنطقي أن يعجز البريطانيون سنة ١٧٧٦عن المحافظة على سيطرتهم على شعوب صعبة المراس في المستعمرات الحدودية التي تبعد عنهم ثلاثة آلاف ميل، ويفصل بينهم المحيط؛ إلا أن خسارة المملكة المتحدة نفسها لجزءٍ منها، لا يبعد عن البر البريطاني أكثر من رمية حجر، فهي مسألة مغايرة تماماً.

من المؤكد أن هناك شروخاً لغوية وثقافية وقومية وسياسية كانت دائماً تفصل بين البريطانيين والأيرلنديين. لكن أياً من هذه الشروخ، لا يمكن أن يكون مبرراً لخسارة بريطانيا لأيرلندا. لقد حوّل الإنجليز الويلزيين الذين استعمروهم إلى

بريطانيين. كما جعلوا من لندن مركز استقطاب لليهود الذين طالما أظهروا نحوهم الكثير من الاحتقار. وقاموا بضم خمسين ألفاً من الهوغونيين المولودين خارج بريطانيا والناطقين بالفرنسية وتأهيلهم. كما استوعبوا الإسكتلنديين الذين كانوا في السابق يخشونهم وينحون باللائمة عليهم، وتحول هؤلاء بموجب ذلك إلى أهم بناة الإمبراطورية وأكثرهم فاعلية. في كل واحدة من هذه الحالات، كان الإنجليز يتجاوزون تحاملهم على هذه الجماعات، ومن ثَم، يكسبون ولاء هذه الجماعات ويَفيدون من مواهب أفرادها.

لكن مقارنة ما تقدم، بوضع أيرلندا يدل على واقع فاضح ومأساوي. كانت خسارة بريطانيا لأيرلندا بمعنى من المعاني، دلالة على فشل سياسة التسامح. صحيح أن بريطانيا اتخذت في القرن التاسع عشر خطوات حقيقية باتجاه تحقيق المساواة للكاثوليك - بالرغم من أن الكاثوليك ما يزالون ممنوعين حتى الآن من التفكير باعتلاء العرش البريطاني - إلا أنها كانت خطوات قليلة، وأتت متأخرة جداً. قام البريطانيون البروتستانت على امتداد قرون طويلة تميزت بالحروب والاضطهاد بتحويل الأيرلنديين الكاثوليك إلى طبقة دونية يهلكها الفقر، والحط من شأن ثقافتهم وعقيدتهم الدينية، ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، ومحو لغتهم، وفي أفضل الأحوال، التسبب من خلال اللا مبالاة التي أظهروها حيالهم، في مقتل أو فرار الملايين منهم خارج أيرلندا. ولهذا، فمن غير المستغرب بعد هذا كله، ألاّ يرى معظم الأيرلنديين أنفسهم كبريطانيين.

من المفهوم أن الأمور كان يمكن أن تأخذ منحى آخر، بالرغم من أن ذلك يستوجب شطحة من خيال. فلو تعامل البريطانيون مع الأيرلنديين بروح التسامح الإستراتيجي الذي أظهروه للإسكتلنديين، لكانت أيرلندا الآن، باقتصادها المزدهر ما تزال جزءاً من المملكة المتحدة. لكن بريطانيا لم تنفتح على الأيرلنديين الكاثوليك بالطريقة نفسها، وربما لم تفعل، لأنها لم تستطع القيام بذلك.

هناك حكاية موازية تسترعي الاهتمام، وقد كُشِف النقاب عنها ضمن الممتلكات الإمبراطورية غير البيضاء لبريطانيا. فبينما بدأت البروتستانتية تفقد ثقلها المركزي بالنسبة للهوية البريطانية في القرن التاسع عشر، وبينما توسعت الإمبراطورية لتشمل كافة أرجاء المعمورة، بدأ البريطانيون يؤكدون على «بياض بشرتهم» وعلى «حضاريتهم» بالمقارنة مع الشعوب التي استعمروها. أدى هذا التعصب ببعديه العنصري والعرقي إلى وضع قيود وحواجز على التسامح البريطاني في العالمين الآسيوي والأفريقي تشبه إلى حد بعيد مثيلاتها التي أدت إلى التحامل المتجلي في معاداة الكاثوليكية الذي مورس على الأيرلنديين. وأكثر ما تجلت هذه القيود والحواجز في الهند، «جوهرة الإمبراطورية».

عصر التنوير والإمبراطورية
صعود حكم الراجا وسقوطه

عندما كانت بريطانيا العظمى تقترب من أوج قوتها سنة ١٨٥٨، أصدرت الملكة فيكتوريا الإعلان الشهير الذي أعلنت بموجبه أن بريطانيا ليس لها الحق أو الرغبة في «فرض معتقداتها على أي من رعاياها» ووعدت بتطبيق «المساواة الكاملة بين الأوروبيين وسكان البلاد الأصليين.» كان الدافع وراء هذه التأكيدات الوردية ظروفاً غير وردية. فقبل سنة على صدور ذلك القرار، قام المتطرفون المسلمون والهندوس في شمال غرب الهند بذبح المئات من النساء والأطفال البريطانيين. وفي رد انتقامي، قام الجنود البريطانيون بربط الهنود إلى فوهات المدافع، ومن ثم، تفجيرهم إلى أشلاء، كما قاموا بإعدام آلاف آخرين منهم شنقاً ورمياً بالرصاص، وربما تجاوز ذلك العدد عشرات الآلاف من الضحايا.

من المحزن القول إن إعلان الملكة فيكتوريا عن «المساواة الكاملة» كان خالياً من المضمون. فقد استمر البريطانيون في حكمهم الاستبدادي للهند، ولم يسمحوا لرعايا الملكة من الهنود بأي تمثيل سياسي على الإطلاق. ولم يكن هذا في الهند وحدها،

وإنما في كل مستعمراتها التي تقطنها شعوب لا تنتمي إلى العرق الأبيض. لم يرتقِ البريطانيون إلى مستوى مثلهم ومبادئهم حول التسامح المتنور الذي كانوا يدعون اعتناقه. من ناحية أخرى، كان البريطانيون يجيدون هذه اللعبة عندما كان الأمر يتعلق بالتسامح المبني على أسس إستراتيجية، كالتجنيد وتقديم المكافآت واستخدام أفراد من جنسيات وأعراق وديانات مختلفة من أجل صالح الإمبراطورية.

عندما وصل عملاء شركة شرق الهند الإنجليزية إلى الهند، كانت الإمبراطورية المغولية في مرحلة احتضار، وكانت تتفتت بفعل الأورام التي سببها التعصب البغيض الذي مارسته. وجد مديرو شركة شرق الهند أن هناك فراغاً في السلطة منشؤه انهيار الإمبراطورية المغولية، فما كان منهم إلا أن قاموا بملء ذلك الفراغ. قامت الشركة أساساً باتباع الإستراتيجية نفسها التي مارسها كل من الأباطرة الفرس والتانغيين. فقد قاموا بتصنيف وحدات المحاربين من رعاياهم من الشعوب المستعمرة – كما فعلوا على سبيل المثال مع الراجبوتيين من ذوي الأصول الشمالية، والذين كان لهم باع طويل في التقاليد العسكرية – ومن ثم تجنيدهم لفتح أراضٍ أكبر مساحة وأكثر سكاناً، ثم السماح لهم بحكمها؛ ولولا ذلك ما كان بإمكان الإنجليز السيطرة على تلك المناطق. وصل عدد أفراد الجيش التابع لهذه الشركة في ذروة قوتها إلى ما يربو على ٣٢٠٠٠٠ جندي، لم يشكل الأوروبيون من بينهم سوى ٤٠٠٠٠ جندي. تحولت شركة شرق الهند إلى أعظم قوة في شبه القارة الهندية بحلول منتصف القرن التاسع عشر، وكانت تتربع على قمة أكبر إدارة حكومية، وتحت إمرتها أكبر الجيوش، وتحكم شعوباً يبلغ تعدادها أكثر من مئتي مليون. وصف المؤرخ هيثكوت الصورة كما يأتي: «أصبحت شركة شرق الهند وريثة المغول فيما يعرف بالإمبراطورية الهندية اللاحقة» [٢٦].

بعكس الإمبراطور المغولي أورانغزيب الشديد التعصب، مارست الشركة الحكم بتسامح، ليس من منطلق المبادئ والمثل، بل من منطلق المصالح؛ وقد اتبعت في ذلك مبدأ "ويللينغتون" القائل بأن التدخل في «قوانين الهند القديمة، وفي عاداتها

وديانتها» له عواقب خطيرة من الناحية السياسية. كان جيش بريطانيا الهندي يضم مسلمين وهندوس ومسيحيين وسيخ، بالإضافة إلى بعض الأفارقة والعرب. وكان من المسموح للجميع ممارسة طقوسهم الدينية كيف شاءوا. وكان الضباط البريطانيون يحضرون بأوامر من الشركة، الصلوات الدينية لأتباع تلك الديانات الأصلية. وكانت الوحدات العسكرية والمدافع موجودة للمشاركة في تلك الاحتفالات. حافظ مديرو الشركة الذين حلوا محل الملوك والأمراء في واقع الأمر على المعابد الهندوسية، وكانوا يجمعون الضرائب لصالح الحج إلى المواقع الدينية [٢٧].

كانت مصالح الشركة التجارية والحكومية في الهند هي التي تقوم بتحديد نفس مبادئ ذلك التسامح المدروس. جنت الشركة الكثير من الفوائد من خلال التحالفات التي عقدتها مع مقاولين ينتمون إلى أقليات عرقية من البلاد المستعمرة، والذين كان معظمهم يعمل في خدمة الأباطرة المغوليين. استطاعت الشركة أن تنفذ إلى الداخل الهندي من خلال عقد شراكة مع رأسماليي البلاد الأصليين مثل شركة "اليانيين الهنود" لإقراض الأموال، وعائلات "الغوجاراتي" المصرفية، والتجار الهندوس والزرادشتيين، والدوباشيين في مدراس، والبانيين في البنغال. وقد سمح تجار الشركة البريطانيون لنظرائهم الهنود بجني أرباح طائلة، وذلك في معرض تحويلهم إلى «متعاونين صعاب المراس بهدف إنشاء الهند المستعمرة.» في الوقت ذاته، قامت الشركة باستخدام المزيد من العمال الهنود موظفين صغارًا، وذلك لإدارة الأراضي الجديدة التي تتوسع شيئاً فشيئاً. تُعَد هذه الإستراتيجية نموذجاً حديثاً يشبه النموذج الذي اتبعه جنكيز خان. اختارت الشركة طاقماً من الموظفين والنخب الهندية من الموالين للإنجليز بغية تدريبهم كي يسيروا الأعمال الإدارية اليومية تحت الإشراف البريطاني [٢٨].

من الجدير بالاهتمام ملاحظة أن القيمين على الشركة أبدوا انفتاحاً مشابهاً على «الطاقات» المحلية عندما كان الأمر يتعلق بحياتهم الجنسية. خلال فترة حكم الشركة للهند الممتدة من سنة ١٧٥٧ إلى سنة ١٨٥٨ تقريباً، كان الزواج بين الرجال

البريطانيين والنساء الهنديات أمراً شائعاً. وكان من الشائع أيضاً قيام علاقات جنسية بين أشخاص ينتمون إلى أعراق مختلفة أكثر بكثير من الزواج المختلط. كتب أحد الإنجليز، مشيراً إلى أيامه الأولى في الهند عندما كان طالباً عسكرياً لصالح الشركة في سن السادسة عشرة: «بدأت الآن أولى تجاربي الجنسية الطبيعية مع نساء البلاد المحليات». كما عبّر أحد موظفي الشركة عن هذا الموضوع بطريقة فلسفية أكثر صقلاً: «كل أولئك الذين عاشوا مع النساء المحليات مدة من الزمن طالت أم قصرت، لا يمكن أن يقبلوا بالزواج من أوروبية أبداً؛ فالنساء المحليات مسليات ولعوبات، ويهمهن جداً إرضاء الرجل وإشباع رغباته لدرجة أن أي شخص يتعود على مجتمعهن، سوف يطرد من ذهنه فكرة الانصياع إلى نزوات وأوهام أي امرأة إنجليزية».

أثارت مثل هذه الممارسات غير الشرعية التي كان يقوم بها رجال الشركة على الصعيدين الجنسي والديني حفيظة رجال الكنيسة الإنجليز في لندن. فهؤلاء لم يعتبروا التفوق المسيحي على «الخرافات المشينة والمهينة» السائدة في الهند مجرد لغط لفظي. أعلن وليام ويلبرفورس في مجلس العموم البريطاني سنة ١٨١٣ أن «ديننا سام وطاهر وخيّر؛ لكن دينهم وضيع وفاسق وفظ.» كما طالب ويلبرفورس البرلمان برفع القيود التي وضعتها الشركة ضد قيام المسيحيين بالتبشير في الهند. استطاعت الحركة الإنجيلية بمرور الوقت فرض نفوذ أكبر، وحضور أقوى في عملية صياغة السياسة الإمبراطورية البريطانية.

ولكي يتم وضع حل لمسألة العشيقات المحليات، تم إقناع الشركة بالبدء في عملية نقل شابات بريطانيات بواسطة السفن إلى الهند. كان وصول «أسطول الصيد» هذا حدثاً مميزاً في التقويم الاجتماعي لمدينة كلكوتا في القرن التاسع عشر. كانت العازبات اللواتي يحدوهن الأمل «يقفن» في صفوف لثلاث ليالٍ على التوالي في حفلات كان ينظمها أعضاء المجتمع البارزين من البريطانيين في كلكوتا، في الوقت الذي كان الجنود والضباط المؤهلون للزواج من مختلف الأعمار يقومون باستعراضهن. وبعد

مرور سنة، كانت كل من تفشل في الحصول على زوج، توضع على متن سفينة تعيدها إلى إنجلترا.

نجحت البعثات التبشيرية سنة ١٨٢٩ في الدفع باتجاه فرض حظر على الطقس الاجتماعي المسمى "الساتي" وهو عبارة عن طقس هندوسي تقليدي يقضي بوجوب انتحار الأرملة بعد إتمام عملية إحراق زوجها المتوفى. يُعد هذا الحظر بمثابة التدخل البريطاني الواضح الأول من نوعه في أحد الطقوس الهندية الدينية المهمة، وقد أدى ذلك كما تخوف مسؤولو الشركة إلى احتجاجات واسعة النطاق بين أفراد الغالبية الهندوسية. حصلت البعثات التبشيرية سنة ١٨٣٣ على الحق بالتبشير وإقامة مدارس خاصة بها في الهند من دون موافقة الشركة. أما في سنة ١٨٥٠، وفي مخالفة صريحة للقانون الهندي، أقر البريطانيون تشريعاً يسمح للهنود الذين تحولوا إلى المسيحية بالحصول على حقهم من الإرث. وفي سنة ١٨٥٦، سنّ البريطانيون قانوناً شرّعوا بموجبه حق الأرملة الهندية في الزواج ثانية. وقد أثار قرار البعثات التبشيرية فتح المجال أمام النساء للحصول على حقهن في التعليم، وتبني الأيتام المنبوذين وتحويلهم إلى المسيحية، غَضَبَ مسلمي الهند بشكل خاص[٢٩].

لم يكن الإنجيليون الوحيدين بين البريطانيين الذين أبدوا رغبة في تحويل الهنود إلى النمط الإنجليزي وجعلهم حضاريين. كان هناك أيضاً «الحداثيون» مثل الحاكم العام الإسكتلندي الأصل، جيمس دالوزي الذي قام بمد شبكة الخطوط الحديدية والتلغراف، وأحضر معه إلى الهند الابتكارات الحديثة المبدعة. ولكن من قبيل المفارقة، أدى أحد هذه الابتكارات إلى اندلاع حريق هائل، كان الأسوأ في تاريخ الراجا.

كانت بندقية "إينفيلد" التي صممت سنة ١٨٥٧، من قبل أحد الإسكتلنديين، تشكل انتصاراً للتكنولوجيا. كل ما كان على الجندي القيام به هو نزع رأس الخرطوشة المخصصة لهذه البندقية من خلال قضمها بأسنانه كي تصبح هذه

البندقية المزودة بأخمص جاهزة للإطلاق بضعف سرعة ومدى البندقية ذات الفوهة التي تحتاج إلى التلقيم. سرت لسوء الحظ شائعات، ربما كانت صحيحة، مفادها أن خرطوشة بندقية إينفيلد مدهونة بخليط من دهن البقر والخنزير. كانت فكرة ملامسة هذه الخرطوشة لشفتي الجندي الهندي بمثابة التدنيس له، نظراً لأن المسلمين يعدون الخنزير حيواناً نجساً؛ أما الهندوس فيعدون البقر حيواناً مقدساً. كان الهنود مقتنعين في واقع الأمر بأن بندقية إينفيلد هي جزء من «خطة سرية وضعتها البعثات التبشيرية من أجل تدنيسهم» وفرض الديانة المسيحية على الهند. وفوق هذا وذاك، كان البريطانيون قد ضموا إقليم "أوض" الغني بالموارد بالقوة، وخلعوا ملكه بشكل مهين، وقد اعتبر هذا الفعل تعدياً فاضحاً على الحرمات ذلك أن ٧٥٠٠٠ جندي في ذلك الجيش الذي غزا إقليم "أوض" انحدروا من ذلك الإقليم.

رفضت المجموعة تلو الأخرى من الجنود الهنود تلقيم بنادق إينفيلد الجديدة، وفي كل مرة كان يحدث ذلك، كان الجنود الذين يعصون الأوامر يتم تسريحهم من الخدمة بسرعة، ويطلب إليهم تسليم بزاتهم العسكرية وأسلحتهم، ويجردون من امتيازات التقاعد. وفي التاسع من شهر أيار، مايو، سنة ١٨٥٧، تم تقييد خمسة وثمانين جندياً من أعضاء فرقة الخيالة المحلية الثالثة في مقاطعة "ميروت" وزجهم في السجن لقيامهم بهذا النوع من العصيان. في اليوم اللاحق، أعلنت الحامية المحلية بكاملها العصيان بينما كان ضباطها البريطانيون يؤمون الكنيسة في قداس يوم الأحد، وهاجم أفرادها السجن حيث قاموا بتحرير رفاقهم. وقد وصف أحد الجنود البريطانيين ما حدث على الشكل الآتي:

> كانت هناك انتفاضة مفاجئة ... حدث اندفاع باتجاه الخيول التي تم امتطاؤها بسرعة واقتيدت باتجاه السجن ... فتحت البوابات عنوة، وتم تحرير ليس فقط المتمردين الذين سجنوا بموجب قرارات صادرة عن محاكم عرفية، بل أكثر من ألف من المجرمين الخطرين والأوغاد من كل شاكلة. في الوقت نفسه، قام أفراد وحدة المشاة المحلية بذبح ضباطهم الإنجليز وقتل النساء والأطفال بطريقة يعجز عن وصفها اللسان.

توجه الجنود الذين أفلتوا من عقالهم ترافقهم عصابات من المدنيين إلى دلهي، وقاموا «بإشعال الحرائق في البيوت، وقتل كل شخص أوروبي يصادفونه في طريقهم من الرجال أو النساء أو الأطفال» امتد ما أطلق عليه البريطانيون وصف «التمرد» إلى كافة أنحاء الهند بحلول نهاية شهر أيار، مايو.

وقع بعد ذلك التمرد أعمال قتل وحشية من كلا الجانبين مدة سنتين تقريباً. ففي مقاطعة "كونبور" تم قتل مئتيْن من النساء والأطفال البريطانيين بعد أن استسلمت الحامية البريطانية، وقد مُثّل بالعديد من هؤلاء وهم أحياء إلى أن لفظوا أنفاسهم الأخيرة. في المقابل، رد البريطانيون بطريقة انتقامية بربرية ووحشية. تحولت عملية «مطاردة المتمردين» إلى «أفضل رياضة» مارسها الجنود البريطانيون، عندما كانوا يغرسون رؤوس حرابهم التي يبلغ حجمها اثنتي عشرة بوصة في أجساد أسراهم الهنود، والتي أعادوا تسميتها بعشاء كونبور لأنها كانت تغرس في معدة الضحية مباشرة. وفي بيشاور، قيل إن من اشتبه بانتمائه إلى المتمردين، كان يربط إلى فوهة المدفع ويفجر جسده الذي يتحول إلى أشلاء. أما هناك في لندن، فقد كانت رسوم الكاريكاتير تظهر أطراف أجساد الهنود وهي تتطاير في الهواء وسط سحب من الدخان. وفي دلهي، قام الجنود البريطانيون «بشنق جميع القرويين الذين تعاملوا بسوء مع اللاجئين إلى أن غطى أولئك "الأوغاد" جميع الأشجار التي كانت جثثهم تتدلى من أغصانها. وفي كونبور، أُجْبر المسلمون على تناول لحم الخنزير، والهندوس على تناول لحم البقر قبل أن يتم إعدامهم أمام مرأى الجنود الذين كانوا يطلقون صيحات الاستهجان. لم تقتصر عمليات الإعدام على المتمردين وإنما شملت الفتيان والكبار في السن والخدم المحليين الذين أعدموا رمياً بالرصاص بدم بارد. يعود أحد الضباط الإنجليز بالذاكرة إلى ذلك اليوم الذي قتل فيه اثني عشر شخصاً، وكان يتطلع بلهفة إلى قتل المزيد: «شعرت يومها بأن قلبي تحول إلى كتلة من الصخر، وبأن دماغي تحول إلى كتلة من اللهب.» [٣٠].

أثار ذلك التمرد موجات من تبادل الاتهامات ومساءلة الذات في إنجلترا. استفاق البريطانيون على الحقيقة غير السارة التي تظهر بشكل واضح أنهم لم

يعودوا مثار إعجاب ملايين الوثنيين من ذوي البشرة الداكنة، والذين يرزحون تحت حكمهم. فما الذي كانت تقوم به بريطانيا بالضبط في أماكن كالهند – أو جامايكا حيث حدثت هناك في سنة ١٨٦٥ انتفاضة لا تقل عنفاً، قام بها عبيد محررون ناكرون للجميل؟

انتشرت على إثر ذلك في كل أرجاء بريطانيا نقاشات حامية، لكن شيئاً واحداً مؤكداً حصل في سبعينيات القرن التاسع عشر: فبدلاً من أن يقوم الإنجليز بالانسحاب، عادوا إلى التمسك بفكرة بريطانيا الإمبراطورية. حُلَّت شركة شرق الهند، ووضعت الهند تحت حكم التاج البريطاني مباشرة. وفي سنة ١٨٧٦، احتفل في بريطانيا بكثير من الصخب والاستعراض بتنصيب الملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند. في كلمة شهيرة ألقاها، تحدى دزرائيللي أبناء بلده أن يختاروا بين أمرين: إما «إنجلترا منكفئة ومرتاحة» أو «بلداً عظيماً، أي بلداً إمبراطورياً يفرض على العالم احترامه». اختار الإنجليز الأمر الثاني. منذ ذلك الحين، أصبحت الإمبراطورية المصدر المرجعي للكبرياء الوطنية بالنسبة للبريطانيين، سواء كانوا من الطبقة العاملة أم من الأرستقراطيين.

ولكن أي نوع من الإمبراطورية كانت؟ لكل من الحزبين الرئيسيَّن في بريطانيا جواب مختلف عن هذا السؤال؛ ولكن الجوابين يتسمان بنفس القدر من التناقض مع الذات. فقد كان المحافظون يمجدون فكرة الهرمية، وكانوا يكنون أيما إعجاب للإمبراطوريتين المغولية والرومانية، وهكذا فقد أبرموا تحالفاً مع إقطاعيي الهند وأمرائها المحليين. في الوقت ذاته، كانوا متمسكين بصورة لا لبس فيها بفكرة تفوق العرق الأبيض. كانت تلك الاختلافات العرقية غير القابلة للتغير من وجهة نظر العديد من المحافظين البريطانيين في نهاية القرن التاسع عشر، والتي أصبحت مثار جدل كبير اتخذ مساراً شبه علمي، تفسر ليس فقط حق البريطانيين المكتسب في حكم رعاياهم الهنود ذوي البشرة الداكنة، وإنما الانقسامات داخل المجتمع الهندي نفسه. وهكذا فقد قام رايزلي، عالم الأعراق والمفوض العام للإحصاء في الهند

بتصميم «دليل بالحروف الأنفية» يبرر مقولة تفوق العرق الأبيض، وكذلك نظام الطوائف الاجتماعية في الهند. كتب في هذا الصدد ما يأتي: «لو أخذنا سلسلة من الطوائف الاجتماعية... وقمنا بترتيبها بحسب نظام دليل الحروف الأنفية العادي، بحيث تأتي الطائفة التي تمتلك الأنف الأكثر جمالاً في مقدمة القائمة، وتأتي الطائفة ذات الأنف الأكثر قبحاً في آخرها، فسنجد أن هذا النظام سيتوافق بشكل أساس مع نظام الأولوية الاجتماعية المتعارف عليه.»

أما الليبراليون الذين كانوا يقبعون في الطرف الآخر، فقد كانوا في أدبياتهم على الأقل، إمبراطوريين أكثر تردداً. أظهر هؤلاء الليبراليون بعكس المحافظين، ولاء مصطنعاً لمبدأ المساواة الإنسانية التي تشمل الكون بأسره، وربما حاولوا أحياناً تطبيق هذا المبدأ. كان الحكم الإمبراطوري البريطاني مبرراً بالنسبة إليهم ليس بسبب أن الهنود هم أدنى مستوى من الناحية العرقية، بل لأن الهنود كانوا متخلفين وغير حضاريين، وغير جاهزين لحكم أنفسهم بأنفسهم، لأسباب تتعلق بتاريخهم وثقافتهم (وربما مناخ بلادهم أيضاً). كانوا كالأطفال بحاجة إلى وصاية. عبر عن ذلك الفيلسوف الشهير والعالم بشؤون الهند جون ستيوارت ميل بالقول: إن الحكم الذاتي ليس «مناسباً» لجميع الشعوب التي تستعمرها بريطانيا، والتي لا يرقى بعضها «ثقافياً أو تطوراً إلا بنسبة ضئيلة جداً فوق مستوى الحيوانات». لكن ما يطمئن هو أن التطور يمكن أن يكون متاحاً لجميع الأعراق؛ فلو أن يد المساعدة امتدت على سبيل الافتراض، إلى الهنود، خصوصاً في مجالَيْ القانون والتعليم، فإنه من الممكن لهم أن يصبحوا (في المستقبل البعيد وغير المنظور) في مستوى الإنجليز.

كانت هناك نقطة تلاقٍ بين المحافظين والليبراليين في أعقاب التمرد الذي ساد الهند. فقد أجمع الطرفان على أن خطأ بريطانيا الفادح تمثل في «عبثها السافر في القضايا الدينية»، ومحاولتها «فرض نظم أجنبية على عادات الشعوب وأمانيها.» وهكذا، فبدلاً من محاولة فرض الديانة المسيحية على الهند، انضم بعض رجال الدولة من المحافظين أمثال دزرائيللي إلى الليبراليين في الإعلان عن التزام جديد

بالتسامح الديني وعدم التدخل في العادات المحلية. (لهذا أصدرت الملكة فيكتوريا حينها وعدها الشهير بعدم فرض المعتقدات البريطانية على أي من رعايا بريطانيا في المستعمرات.) كان هذا الالتزام يرقى إلى مستوى المبدأ، لكنه كان مناسباً جداً لتطبيق إستراتيجية فرّق- تسد. وقد تجلت هذه الإستراتيجية بأوضح صورها عند قيام بريطانيا بإعادة بناء الجيش الهندي في أعقاب حركة التمرد [٢١].

أعيد بناء الجيش الهندي بقصد فصل الهنود عن بعضهم بعضاً، وتجميعهم ضمن جماعات وأفواج على أساس انتماءاتهم المناطقية، وخلفياتهم وطوائفهم الاجتماعية. تم تصميم ملابس عسكرية جديدة من أجل التمييز بين الجنود بحسب خلفياتهم الدينية والمناطقية المتنوعة. فمثلاً كان الغوركيون الأقرب إلى التماثل مع الإنجليز من الهنود الآخرين، مزودين ببنادق، ويلبسون ثياباً عسكرية خضراء مخيطة على النمط الغربي، بينما كان بقية الجنود يرتدون سراويل فضفاضة. وكان البريطانيون في كثير من الحالات يطالبون جنودهم الهنود بارتداء ألبسة تقليدية مميزة. وكما أشار العديد من المؤرخين، فقد قام الضباط البريطانيون بابتكار هوية مميزة للجنود من أتباع طائفة السيخ، والذين طلبوا منهم حمل الخناجر، وارتداء العمامة. ولما لم يكن لدى الجنود السيخ هذه التجهيزات، قام البريطانيون بتزويدهم بآلاف من الخناجر التي صنعت خصيصاً في مدينة شيفيلد البريطانية، وتم شحنها إلى الهند. بهذا الأسلوب استطاع البريطانيون ليس فقط احترام التقاليد المحلية المتنوعة في المناطق المختلفة، بل تعميق الانقسامات داخل المجتمع الهندي واستغلالها.

بذل الضباط البريطانيون في الوقت نفسه جهوداً مضنية من أجل تثبيت حق ممارسة الطقوس المحلية. فقد سمح للهندوس بتقديم قرابين للإلهة "كالي" عشية اندلاع أي معركة. أما الجنود البرهميون فقد سمح لهم بممارسة الطقس الطويل المتمثل في تحضير الطعام، حتى لو أدى ذلك إلى إبطاء مسير الفوج. أكد اللورد روبرت قائد الجيش الهندي من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٣ على ضرورة «فعل أي

شيء من أجل ضمان رضا وولاء جيش المحليين من خلال إبداء الاحترام الشديد لتقاليدهم ودياناتهم.

كانت تلك المناورات والمجاملات التي قام بها البريطانيون فاعلة جداً. كتب أحد الجنود المسلمين في شهر رمضان ما يأتي: «قام العقيد "صاحب" بترتيبات رائعة، وبذل جهوداً كبيرة من أجلنا نحن المسلمين. كانت الترتيبات التي أمر بإجرائها من أجل طعام الإفطار خلال مدة صيامنا ممتازة، فقد وضعنا جميعاً في مجموعة واحدة لأنه من الصعب علينا خلال مدة الصيام أن نعيش مع السيخ والدوغريين. لا أستطيع أن أصف كم كانت ترتيباته لنا ممتازة.» كما عبر أحد الجنود السيخ عن تقديره لما كان يحدث في ظل البروتوكول البريطاني «حيث كانت الحيوانات التي تعد من أجل إطعام الجنود السيخ، تذبح حسب التقاليد السيخية بواسطة أحد أفراد طائفة السيخ تحديداً، وذلك بضرب الحيوان بالسيف على رقبته من الخلف، بينما كانت الحيوانات التي تعد من أجل إطعام الجنود المسلمين تذبح من قبل أحد الجنود المسلمين على الطريقة الإسلامية، أي بجزها من العنق.» وكتب أحد أفراد عائلة واحد من الجنود السيخ بعد أن أُعلِم بالسماح له بالاحتفال بذكرى مولد الإله "غورو سري نانك": «شكراً، وألف شكر للحكومة التي تحت ظلها نستطيع ليس وحدنا فقط، بل أتباع أي مذهب أو طائفة، ممارسة الاحتفال بأعيادهم الدينية. ألا فليحفظ الإله غورو فوق رؤوسنا ظل هذا الملك العظيم» [٣٢].

في غضون ذلك، استثمر البريطانيون بشكل هائل في مجال التعليم في الهند. كان هناك حوالي ٣٠٠٠٠٠ طالب هندي يدرسون الإنجليزية بحلول سنة ١٨٨٧؛ وفي سنة ١٩٠٧، وصل العدد إلى أكثر من ٧٠٠٠٠٠ طالب. هذه النخبة من المتخصصين بالثقافة الإنجليزية التي كان من المتوقع أن تؤدي دوراً مركزياً في الحركة القومية الهندية الجديدة، كانت على الأقل في بداية الأمر، ملتزمة إلى حد كبير بالإمبراطورية البريطانية. وهكذا، فقد نشر "دادابهي ناوروجي" الملقب ب«الأب الروحي العجوز» للقومية الهندية سنة ١٨٧١ نقداً لاذعاً للأمير الهندي "الراجا" إلا أنه لم يطالب

أبداً بالاستقلال. على العكس من ذلك، قام بدفاعه الشهير عن الحكم البريطاني طارحاً فكرة أن الحكومة الاستعمارية في الهند لا ترتقي إلى مستوى المبادئ التي تنادي بها بريطانيا في «العدل والإنصاف»، مضيفاً «أن قيامة الهند من جديد لا يمكن لها أن تتحقق من دون يد المساعدة التي تمدها لها بريطانيا.»

قام البريطانيون على امتداد العقود التي أعقبت حركة التمرد بتعيين قائمة من أمثال ناوروجي في سلك المحاماة والقضاء والبيروقراطية الإدارية الهندية. في الحقيقة، كان من المستحيل على بريطانيا أن تحكم الهند لولا هذا الطاقم من النخبة المحلية الموالية لبريطانيا. لولا ولاء الجنود الهنود والبيروقراطيين الهنود، لاستحال على ألف من الموظفين الحكوميين البريطانيين حكم شعب يبلغ تعداده مئات الملايين من البشر.

احتل معظم البيروقراطيين الهنود مناصب متوسطة أو قليلة الأهمية؛ ولكن سمح لحفنة قليلة منهم الارتقاء إلى أعلى مراتب الهرم الوظيفي حتى في بريطانيا نفسها. فقد انتخب ناوروجي على سبيل المثال سنة ١٨٩٢ عضواً في البرلمان البريطاني من قبل ناخبين إنجليز في منطقة "سنترال فينزبيري" في لندن، وهي الدائرة الانتخابية نفسها التي انتخبت فيما بعد مارغريت تاتشر [٣٣].

كانت السياسات الإمبراطورية البريطانية طيلة فترة حكم الراجا الممتدة تسعين سنة (١٨٥٧-١٩٤٧) تتميز بالتناقض؛ وتتأرجح بين خليط من الليبرالية والمحافظة. لم يستطع أي من هذين المعسكرين تحقيق سيطرة على مقاليد الحكم مدة طويلة. في البداية، استمر الحزبان الرئيسيان في خلع الواحد منهما للآخر من السلطة في لندن. الأهم من ذلك، عندما كان الليبراليون في موقع السلطة، كانت سياساتهم في الهند تتعرض للعرقلة من قبل الجالية البريطانية غير الرسمية التي تعيش هناك.

كان هؤلاء الأنجلو - هنديون وهم عنصريون متشددون، وكان معظمهم من

أصول إسكتلندية يعملون تجاراً وباعة وعمالاً في السكك الحديدية ومزارعين في حقول الشاي وشجر النيلة. قام الأنجلو- هنديون بعد حركة التمرد - يدفعهم الخوف الحقيقي والشعور بالكراهية - بعزل أنفسهم ضمن نظام فصل عنصري بالأساس حيث كان أولئك البيض يعيشون في محميات محصنة تحرسها قوات عسكرية معزولة عن «المدن السوداء» التي كان يقطنها الهنود. كان معظم هؤلاء من رجال الأعمال الذين يسترخون في نواد اجتماعية تقتصر على البيض تحت مسميات مثل «اللا رسميين» و «نادي المسؤولية المحدودة»؛ وكان هؤلاء لا يتورعون عن ضرب عمالهم الهنود بسبب كسلهم أو وقاحتهم. سجلت بين سنتيّ ١٨٨٠ و١٩٠٠ إحدى وثمانين حادثة إطلاق نار «عَرَضية» قتل فيها سادة أوروبيون عمالاً مساكين من دون أن يخضعوا إلى أي مساءلة أو عقوبة.

كانت تصدر عن الأنجلو- هنديين ردات فعل عنيفة كلما حاولت الإدارات الليبرالية نزع تلك الحواجز العنصرية التي نصبت لحمايتهم. حاول نائب الملك الليبرالي تمرير قانون "إلبرت" المشؤوم المتضمن السماح للقضاة الهنود بمحاكمة متهمين من البيض. رد الأنجلو- هنديون على ذلك باحتجاجات عنصرية عنيفة في طول البلاد وعرضها. تساءل أحد أولئك الأنجلو- هنديين «هل يعقل أن تُجرّ نساؤنا من منازلنا بسبب اتهامات باطلة، وتتم محاكمتهن من قبل رجال لا يحترمون النساء، وربما يكنون لنا الكثير من العداء؟ ... أطلب إليكم أيها البريطانيون أن تتخيلوا كيف يتم جر إحدى هذه النساء لتقف أمام شخص محلي نصف عاري، وتتم محاكمتها وربما إدانتها.» صرخ أحد الخطباء في مناسبة أخرى: «بالتأكيد، الحمار يرفس الأسد. أثبتوا له كم هي غالية حرياتكم، أثبتوا له أن الأسد ليس بميت، بل نائم فقط، وبحق الله، دعوا الرعب يتملكه عندما يستيقظ». قابل الجمهور هذه العبارات بالتصفيق الحاد. وقفت جالية البيض في الهند بمعظمها ضد الحكومة. ولم يمضِ وقت طويل بعدها قبل أن يتحول الراجا إلى موقع المحافظين. (٣٤)

ولكن عندما استلم المحافظون زمام الحكم، واجهت سياساتهم مقاومة متزايدة

وأكثر عنفاً من قبل الحركة القومية الهندية التي كانت تزداد حجماً واتساعاً. عندما عين النبيل اللورد كورزون في منصب نائب الملك سنة ١٨٩٨، وضع نفسه في مواجهة مباشرة ضد سلك المحامين والموظفين الحكوميين الهنود الذين حصلوا على الجنسية الإنجليزية، والذين جهدت الإدارة الليبرالية السابقة في إعدادهم والعناية بهم. أسس أعضاء هذه النخبة المثقفة سنة ١٨٨٥ في كلكوتا - التي كانت بمنزلة قاعدة لهم - المؤتمر الوطني الهندي، وهو الحزب الذي تحول بسرعة إلى أهم صوت يعبر عن الطموحات السياسية الهندية. تعامل كورزون بازدراء مع هؤلاء الذين دعاهم بالسادة الهندوس البنغاليين، ومع أفكارهم حول المساواة والكرامة الوطنية (التي استقوها من الإنجليز). أقصاهم كورزون عن المناصب العليا في الوظائف الحكومية الهندية؛ لأنهم كانوا يشكلون من وجهة نظره خطراً على الحكم البريطاني؛ لذا، فقد اتخذ الإجراء تلو الإجراء من أجل النيل من مصداقية حزب المؤتمر الهندي. كانت الخطوة التي اتخذها كورزون سنة ١٩٠٥ والتي قضت بتقسيم البنغال إلى إقليمين منفصلين تهدف إلى جعل الهندوس الذين يتكلمون البنغالية أقليات في كلا الإقليمين، هي أشد الإجراءات التي اتخذها قسوة.

أدت سياسات كورزون إلى نتائج عكسية. فقد أعطت دفعاً إضافياً للجناح الثوري داخل حزب المؤتمر الهندي، تمثلت في مقاطعة البضائع البريطانية، وتسببت في تفجيرات بالقنابل، ومحاولات اغتيال. استقال كورزون سنة ١٩٠٥، وعاد البريطانيون إلى ممارسة السياسات الليبرالية التي بدورها لم تستمر طويلاً.

في النهاية - ومرة أخرى - خسرت بريطانيا الهند هذه المرة بسبب أنها لم تمارس إلا القليل من التسامح الذي جاء متأخراً على أي حال، كما حدث في أيرلندا. بالنسبة للحال الهندية، بذلت بريطانيا الكثير من الجهد، وعلى امتداد عقود من الزمن، لإثبات حسن نيتها تجاه رعاياها الذين تستعمرهم. كان حزب المؤتمر تحت قيادة زعماء مثل ناوروجي مؤيداً جداً للبريطانيين. وكان أعضاؤه المؤسسون يميلون إلى الاقتباس من شكسبير، ويطلقون على الإمبراطورة الملكة اسم «الأم»، كما كانوا يصفقون كلما ذكر اسمها. حتى أكثر أعضائه تطرفاً من الناحية القومية من الذين

تلقوا تعليماً في بريطانيا بمن فيهم «الإرهابيون»، كانوا أيضاً من النخبة الهندية التي تتمتع بكثير من الامتيازات، والتي حاول أفرادها ولوج طرق مهنية، كان قد مهدها لهم البريطانيون؛ إلا أنهم صدموا باكتشاف أن تقدمهم في هذا المجال قد عرقلته العنصرية البريطانية.

بقي العديد من زعماء الهند موالين للتاج البريطاني حتى عشية الحرب العالمية الأولى. عندما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا سنة ١٩١٤، أبلغ غاندي أتباعه: «أننا مواطنون في إمبراطورية بريطانيا العظمى في المقام الأول. إن القتال كما يفعل البريطانيون الآن هو قضية عادلة من أجل مجد وكرامة الإنسانية والحضارة. ... واجبنا واضح: أن نبذل ما بوسعنا من أجل دعم البريطانيين، وأن نقاتل بأرواحنا وبكل ما نملك.» تم إرسال مئات الآلاف من الجنود الهنود من أجل القتال في معارك كانت تنشب في كافة أرجاء المعمورة، وبلغ عدد الهنود الذين خدموا الإمبراطورية في الخارج بشكل أو بآخر، أكثر من مليون شخص. في المقابل، اعتقد القادة الهنود الذين تلقوا وعوداً غامضة من لندن أن الهند سوف تمنح شكلاً من أشكال الحكم الذاتي، شبيه بما يطبق في كندا، وبعض مناطق البيض الأخرى التي تسيطر عليها بريطانيا[٣٥].

كانت خيبة الأمل بانتظارهم. فبدلاً من الحكم الذاتي، كانت «المكافأة» التي قدمت للهند في نهاية مدة الهدنة عبارة عن قمع وحشي واضطهاد أثار إحساساً بالصدمة.

كانت الهند بعد انقضاء مدة الحرب تعج بالاضطرابات. انتشر الوعي القومي والروح الوطنية في كافة أنحاء البلاد، بالتزامن مع شعور متزايد بالغضب بسبب قيام بريطانيا بتسخير مصادر الثروة الهندية ومواردها من أجل سداد الاحتياجات الإمبراطورية لبريطانيا. كان الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة تغيير أيضاً. انتشر مبدأ الحماية الاقتصادية في أنحاء العالم. في الهند، تزامنت عملية التمدن مع البطالة في الوقت الذي بدأت الصناعات الهندية الجديدة تشق طريقها نحو الأسواق. كان

التعليم على النمط البريطاني سلاحاً ذا حدّين؛ إذ بدأت أعداد متزايدة من الهنود بالمطالبة بمزيد من الحريات التي درسوا عنها أو كانوا على تماس مباشر معها خلال وجودهم وراء البحار. اكتسحت موجات من الاحتجاجات والمسيرات والإضرابات والقلاقل السياسية شبه القارة الهندية، تخللتها أعمال عنف.

كان هذا التغيير نذير شؤم كبير على الجالية الأنجلو- هندية. ومع أن وزارة الخارجية استمرت في تقديم مسودات لإجراءات تقدمية حول الإصلاح في الهند عن بعد، إلا أن الحكومة البريطانية في الهند استمرت في تطبيق قوانين "رولات" القمعية حيث فرضت حظر التجول على السكان المحليين، وحدّت من حقهم في التظاهر، وطبقت الأحكام العرفية بشكل خاص مدة زادت على ثلاث سنوات بعد الحرب. بعد أن فُرِض الحظر على التجمعات الجماهيرية سنة ١٩١٩، أمر الجنرال "داير" رجاله بفتح النار على أكثر من عشرة آلاف من الفلاحين الهنود غير المسلحين الذين تجمعوا داخل حقل مسوّر في "أرميستار" بإقليم البنجاب، ربما للاحتفال بأحد الأعياد الهندوسية. أطلقت فرقة داير النار من دون تحذير، ١٦٥٠ دورة من الرصاص الحي باتجاه أولئك الهنود المساكين المحتجزين، وقد أدى إطلاق النار العشوائي ذاك إلى مقتل ثلاثمئة منهم، وجرح أكثر من ألف منهم.

بالرغم من أن لندن قامت باستدعاء "داير" بسبب «سوء معالجته للأمور»، إلا أنه لم يظهر أي شعور بالندم. وقد استقبل في الواقع استقبال الأبطال في إنجلترا حيث قدم له المحافظون هناك سيفاً مرصعاً بالجواهر مكتوب عليه عبارة «منقذ البنجاب». أنزل الجنود البريطانيون في الأشهر القليلة اللاحقة عقوبات أكثر وحشية في معرض «دفاعهم عن الإقليم» على أهالي البنجاب الذين ازدادت وتيرة احتجاجاتهم، فقد أخضعوهم للجلد، وأجبروهم على القيام بالزحف على أيديهم وركبهم.

كانت أعمال الإبادة التي وقعت في البنجاب القشة الأخيرة بالنسبة للزعماء

الهنود الذين كانوا يوماً ما، من الموالين لبريطانيا. تخلى السير رابيندراناث تاغور، وهو أول آسيوي يحصل على جائزة نوبل في الآداب عن لقبه كفارس احتجاجاً على تلك المذبحة. شرح موقفه في هذا الصدد بالقول: «وصلنا إلى وقت أصبحت فيه شارات التكريم تكلل بالعار عندما يؤدي سياقها المتناقض إلى الشعور بالمهانة؛ ومن جانبي أشعر بالرغبة في الوقوف مجرداً من كل علامات التكريم، بجانب أبناء شعبي الذين، بالرغم مما يتهمون به من عدم القيمة، يتعرضون لإذلال لا يليق بالبشر.»

أطلق غاندي سنة ١٩٢٠ دعوته الثورية إلى الامتناع اللا عنفي عن أي تعاون مع الحكومة البريطانية. وقف حزب المؤتمر الوطني خلف غاندي منهياً بذلك عقوداً من الدعم الرسمي لحكم الراجا.

بدا الرأي العام في بريطانيا ينقلب أيضاً ضد داير. سأل اللورد مونتاغو وزير الدولة لشؤون الهند المدافعين عن داير في البرلمان: «هل ستبقون على تمسككم بالهند من خلال الإرهاب، والإذلال العنصري، والتبعية؟» وصف تشرشل المذبحة ب»الوحشية التي لا سابق لها أو مثيل في تاريخ الإمبراطورية البريطانية الحديث». واتهم داير بتدمير الحكم البريطاني في الهند وليس بإنقاذه [٣٦].

وفي محاولة يائسة لوقف مطلب الاستقلال، قامت حكومة بريطانيا الهندية ببذل آخر مسعى للمحافظة على سلطتها هناك من خلال اتباع مبدأ التسامح الإستراتيجي. حاولت بريطانيا الرسمية في مدة الحرب «هندنة» الأنساق العليا من الوظائف الحكومية الهندية، بالإضافة إلى سلك الضباط في الجيش الهندي، التي كانت في السابق حكراً على البيض. أما على الجبهة الاقتصادية، فقد كانت أكثر العبارات شيوعاً وتداولاً هي «التصنيع» و»التطوير»؛ إذ لن تكتفي الهند في المستقبل بتصدير المواد الخام، بل ستتحول إلى شريك تجاري مؤثر اقتصادياً لبريطانيا بما يفيد الطرفين، بحسب التوجه الحزبي الجديد. الأهم من ذلك، سعت حكومة بريطانيا الهندية إلى تشجيع التعاون مع الجالية الهندية التجارية المكونة من سكان

البلاد الأصليين، والتي تتمتع بنفوذ متزايد، وخصوصاً "المَرْوَريين" من كلكوتا، و"الكوراجاتيين" من أحمدأباد الذين تمت لهم السيطرة على قطاعات واسعة من الاقتصاد الهندي بعد انتهاء الحرب.

لم يكن الإيثار هو الدافع لهذه التنازلات. على العكس من ذلك، فقد كان دافع حكومة الراجا الرئيس للقيام بذلك هو تهميش القوميين المتطرفين الهنود. عبرت المؤرخة ماريا ميسرا عن ذلك بالقول: إن حكومة الهند «كانت مصممة على تسليم هذه الامتيازات الاقتصادية للهنود بطريقة تحافظ فيها على المصالح الإمبراطورية.»

ولكن من سوء طالع بريطانيا أن جالية رجال الأعمال الإنجليز في الهند ذهبت في الاتجاه المعاكس، أي باتجاه التعصب الشديد الذي كان يزداد حدة. فبدلاً من قيام الأنجلو- هنديين بدمج عرقي لشركاتهم كما شجعتهم على ذلك حكومة بريطانيا الهندية، رفضوا السماح للهنود الأثرياء من ذوي الصلات القوية بالمسؤولين مثل المروريين والكوراجاتيين بعضوية مجالس إداراتهم، أو حتى بتوظيف هنود من ذوي المؤهلات العالية في مناصب المديرين. وبينما كانت شركة شرق الهند في أكثر أيامها نجاحاً وشهرة، تستقطب بشكل نشط المقاولين الهنود، وترتبط بتحالفات وثيقة معهم، عارض الأنجلو- هنديون في القرن العشرين بشدة إقامة أي تعاون مع رجال الأعمال المحليين. أثبتت استراتيجية التعصب الأعمى أنها تؤدي إلى هزيمة منكرة لذاتها. فقد زادت عنصرية الأنجلو- هنديين الفاضحة من حدة الامتعاض بين أعضاء النخبة الهندية الذين بدؤوا يعقدون تحالفات ازدادت قوة مع مرور الأيام مع الحركة القومية ذات المد الشعبي، والتي تنادي بضرورة تأميم المصالح البريطانية، أو طرد رجال الأعمال البريطانيين [٣٧].

اندلعت الحرب الأهلية سنة ١٩٤٦ بين الهندوس والمسلمين والسيخ في الهند. كانت الهند في ذلك الوقت بمنزلة طائر القطرس بالنسبة لبريطانيا. أعلنت لندن سنة ١٩٤٧ تقسيم شبه القارة؛ وهكذا ولدت دولتا الهند وباكستان. وقد

شهد العقدان اللاحقان لذلك التاريخ هجرة جماعية لرجال الأعمال ورأس المال والموظفين البريطانيين.

من المستحيل بالطبع معرفة كيف يمكن للتاريخ أن يكشف عن مكنوناته لو أن البريطانيين تصرفوا بطريقة مغايرة. كانت قوى مؤثرة مثل الاشتراكية والقومية ومناهضة الاستعمار تزداد زخماً وقوة مع بداية القرن العشرين. لو لم تحصل الهند على استقلالها سنة ١٩٤٧، لكانت حصلت عليه في وقت آخر بالتأكيد؛ ذلك لأن أيام الاستعمار الأوروبي أصبحت معدودة.

ولكن ربما كان بإمكان الهند التملص من قبضة بريطانيا بطريقة أقل غضباً وعنفاً وتدميراً للمصالح البريطانية. فخلال حكم الراجا البريطاني الذي استمر مدة تسعين سنة، أهدر البريطانيون الفرصة تلو الفرصة لقبول الهنود على قدم المساواة معهم. بذل أصحاب المصالح التجارية الهندية جهوداً متكررة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لإقامة تحالفات وشراكات متعددة الأعراق مع الشركات البريطانية القديمة، لكن تلك الجهود باءت بالفشل. بعد الاستقلال، جعلت الحكومة الهندية الجديدة من هذه الشركات بالتحديد أهدافاً لهجماتها متهمة إياها بعداوة فكرة المساواة بين البشر. وفي النهاية، تعرضت معظم شركات الأنجلو- هنديين للسلب أو الإغلاق.

ولكن الشركات التجارية البريطانية لم تكن وحدها هي التي خسرت الكثير من الفرص. فالحكومة البريطانية خسرت تلك الفرص أيضاً بالرغم من الدفع المتأخر الذي قامت به باتجاه "الهندنة"، ووعودها الغامضة بتشكيل «حكومة على مستوى المسؤولية». كان هناك تفاوت كبير بين الطريقة التي عامل فيها البريطانيون رعايا مستعمراتهم البيض، ورعايا مستعمراتهم من غير البيض. استخف وينستون تشرشل سنة ١٩٢٢، وكان حينها وزيراً لشؤون المستعمرات، بفكرة «منح الأعراق المتخلفة مؤسسات ديمقراطية لأن تلك الأعراق غير مؤهلة كي تحكم نفسها بنفسها.» وفي تناقض صارخ بدأ بالظهور في أربعينيات القرن التاسع عشر - حين كان البريطانيون يستخدمون الجنود الهنود لعلف خيولهم - قام البريطانيون بمنح

رعاياهم البيض في كل من أستراليا وكندا ونيوزيلندا نفس الحقوق والحريات التي حققتها المستعمرات الأمريكية في سبعينيات القرن الثامن عشر. كان من حق رعايا بريطانيا الكنديين تقرير مصيرهم بأنفسهم، وأن يتحرروا من حكم سلطة بعيدة عنهم جغرافياً، وذلك بحسب تقرير "درهام" الشهير سنة ١٨٣٨. طبق هذا المبدأ نفسه فيما بعد في المستعمرات البريطانية الأخرى التي كان رعاياها من البيض. ومع حلول ستينيات القرن التاسع عشر، مُنِحت جميع مستعمرات بريطانيا التي يقطنها البيض الاستقلال بشكل فعلي، حيث بقيت السلطة في أيدي ممثلي المستعمرين المنتخبين. وصف نيال فيرغسون الوضع بالعبارات الآتية:

> وهكذا، سوف لن تقع معركة لينسيغتون أخرى في أوكلاند، ولن يكون هناك جورج واشنطن آخر في كانبيرة، ولن يكتب إعلان استقلال جديد في أوتاوا. في الواقع، من الصعب ألاّ يشعر المرء عند قراءته تقرير درهام بأن ذلك التقرير يحمل في طياته شعوراً بالندم. فلو مُنِحَ الأمريكيون حكومة مسؤولة عندما طالبوا بها أول مرة في سبعينيات القرن الثامن عشر- أي لو التزم البريطانيون بما كانوا يتشدقون به حول الحرية - ربما ما كان لحرب الاستقلال أن تقع؛ وربما ما كان في واقع الأمر لدولة اسمها الولايات المتحدة أن تنشأ أبداً [٣٨].

يمكننا المضي إلى أبعد من ذلك. لو كان بمقدور بريطانيا في أوج قوتها في العصر الفيكتوري تجاوز تحاملها العنصري والعرقي، ولو كان بمقدورها التعامل بالقدر نفسه من التسامح مع رعايا المستعمرات من ذوي «البشرة الداكنة»، وهو التسامح الذي مارسته مع سكان مستعمراتها البيض، لكان التاريخ الحديث ليس فقط للهند وباكستان، بل لروديسيا وكينيا والعراق ومصر وبورما بالإضافة إلى لائحة طويلة من المستعمرات الإمبراطورية الأخرى، قد كتب بطريقة مغايرة تماماً.

غروب شمس بريطانيا
وما كان يمكن أن يكون

ما كان لبريطانيا أن تتبوأ موقع الهيمنة العالمية، مثلها مثل أي قوة مسيطرة على العالم من قبلها، لولا الزخم الدراماتيكي الناجم عن التحول من التناحر المدمر

عرقياً ودينياً إلى انتهاج سياسات لافتة من الانفتاح والتسامح طبقاً للمعايير السائدة في ذلك التاريخ. ولم يكن من قبيل المصادفة أن عصر سيادة بريطانيا على العالم من دون منازع، والذي اتُّفِق على أنه امتد من سنة ١٨٥٨ إلى سنة ١٩١٨ تقريباً، كان هو العصر نفسه الذي ازدهرت فيه حياة اليهود والهوغونيين والإسكتلنديين الذين كانوا في حقيقة الأمر مشاركين في كل مناحي الحياة وعلى كل المستويات في المجتمع البريطاني بما في ذلك البرلمان وصولاً إلى رئاسة الوزراء. لم تقتصر مشاركة اليهود والإسكتلنديين على تمويل الإمبراطورية البريطانية الاستعمارية وراء البحار وحسب، بل تعدتها إلى المساهمة بشكل محوري في تفوق بريطانيا الصناعي والمالي والبحري.

لم تغرب شمس بريطانيا بسبب ازدياد في معدل التعصب على المستوى الداخلي، ولم يكن هناك حتى تقاطع بالمصادفة بين هذين الأمرين. كان الواقع في حقيقة الأمر يشير إلى أن النصف الأول من القرن العشرين شهد تسامحاً أكبر في الداخل البريطاني مع الأقليات العرقية والدينية، هذا، في حال لم يكن لقوانين الهجرة وتوسيع المشاركة في حق التصويت أي دلالة في هذا الصدد. وبينما اختلف المؤرخون حول من يجب أن يلقى عليه اللوم، أو ما الذي يجب أن يتم التأكيد عليه، فإن الغالبية العظمى ترى أن غروب شمس بريطانيا كان بسبب جملة من الكلف الباهظة التي شلتها في الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتي تجلت في الإنفاق المتصاعد من قبل الحكومة على الضمان الاجتماعي، وأعباء الديون الخارجية التي ناءت بريطانيا بحملها، وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، والاختناق النسبي في مجال الصناعة البريطانية، والزيادة المطردة في كلفة المحافظة على المستعمرات وحمايتها؛ وخصوصاً تلك التي اجتاحتها مشاعر العداوة للبريطانيين، وحركات التمرد التي قام بها القوميون، وأحياناً، اندلاع موجات العنف العرقي والديني (التي كان البريطانيون يؤججونها أحياناً).

مع ذلك، يعزى انهيار بريطانيا بدرجة كبيرة، إلى إخفاقها في التعامل بمنطق

التسامح في الخارج. كان بول كنيدي محقاً بالتأكيد بقوله: إن موقع بريطانيا مع حلول منتصف القرن العشرين في مستعمراتها المتبقية لم يكن بالإمكان الدفاع عنه من الناحيتين العسكرية والاقتصادية. ذكر هيو دالتون، وزير الخزانة في مذكراته التي نشرها سنة ١٩٤٦ما يأتي: «عندما تكون في مكان ليس مرحباً بك فيه، وعندما لا تكون لديك القوة الكافية كي تزيح الرافضين لك من طريقك، فلا مندوحة لك من مغادرة ذلك المكان.» لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف وصل البريطانيون إلى هذا الوضع؟

لا أريد بالقطع إعطاء الانطباع أنني أقصد القول: «يا للأسف، لو كانت بريطانيا أكثر تسامحاً لكانت ما تزال تحتفظ بمستعمرات في كل من آسيا وأفريقيا.» لكن كانت هناك احتمالات رؤيوية أخرى لم يتم وضعها موضع التجربة. حتى عندما كان زعماء الهند قد أكدوا تمسكهم بالاستقلال سنة ١٩٣١، سئل غاندي: «إلى أي مدى تريد أن تنفصل الهند عن الإمبراطورية؟» أجاب غاندي قائلاً: « عن الإمبراطورية، أريد الانفصال بشكل نهائي، أما عن الأمة البريطانية، فبالتأكيد لا أرغب في الانفصال، هذا إذا كنت أتمنى للهند تحقيق المكاسب وليس حصد المآسي.» أضاف قائلاً: «الإمبراطورية البريطانية لم تصبح إمبراطورية إلا بسبب وجودها الاستعماري في الهند. يجب على الإمبراطورية أن تختفي، ولكنني أتطلع إلى أن أكون شريكاً على قدم المساواة مع بريطانيا، أشاركها أفراحها وأتراحها؛ لكن هذه الشراكة يجب ان تقوم على مبدأ المساواة» [٣٩].

ما الذي كان من الممكن أن يحدث سنة ١٩٣١ لو أقامت بريطانيا حينها «شراكة على قدم المساواة» مع الهند كما طالب غاندي؟ إذ إن هذا هو ما قامت به بريطانيا بالضبط مع الرعايا البيض في مستعمراتها السابقة حيث أنشأت ما يسمى بمجموعة دول الكومنولث التي كانت فيها المملكة المتحدة وكندا ونيوزيلندة وأيرلندا وأستراليا في حال «شراكة على قدم المساواة، من دون أن تكون إحداها تابعة للأخرى على الإطلاق.» ما الذي كان يمكن أن يحدث لو تجاوز الأنجلو- هنديون من أجل

مصالحهم الاقتصادية، عنصريتهم، وقاموا بدمج شركاتهم مع الشركات وأصحاب المصالح الهندية؟

من المستحيل معرفة النتائج المترتبة على ذلك. ولكن لو قامت بريطانيا الإمبراطورية بتقصي خيارات أخرى في الأوقات الحرجة تتعلق بطرق التعامل مع رعايا مستعمراتها من غير البيض، لتم إنهاء المرحلة الاستعمارية بشروط أكثر إيجابية بكثير لبريطانيا ولمستعمراتها السابقة على حد سواء. كان من الممكن على سبيل المثال، أن تتطور مجموعة دول الكومنولث بطريقة تختلف عما هي حالها اليوم: فهذه المجموعة هي عبارة عن كيان رمزي يشتهر بالدرجة الأولى بالمسابقات الرياضية والجوائز الأدبية. كان من الممكن لمجموعة دول الكومنولث التي تشمل ثلث سكان العالم تقريباً يتوزعون على آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكيتين؛ هذه الدول التي تربط بينها علاقات اقتصادية قديمة، أن تتحول إلى كتلة تجارية هائلة الحجم، وإلى اتحاد سياسي يشبه الاتحاد الأوروبي، ولكن يتميز عنه بوحدة اللغة، وتكون فيه بريطانيا في موقع القيادة.

لكن بريطانيا التي طرحت بذور العداوة مع مستعمراتها القديمة، وأسهمت في تأجيج مشاعر التعصب فيها، تراجعت من موقع الإمبراطورية التي سادت العالم إلى قوة من الدرجة الثانية؛ بينما تراجع رعاياها غير البيض في مستعمراتها السابقة إلى العالم الثالث بكل أمراضه. في غضون ذلك، كانت هناك قوة أخرى في طريقها نحو القمة، كانت أمة من المهاجرين الذين جمعت بينهم الضرورة، وهي الأمة التي بنيت منذ لحظة ولادتها الأولى على قيم التسامح الديني.

obeikandl.com